Distr.
GENERAL

E/CN.4/1983/14
21 January 1983
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة التاسعة والثلاثون

٣١ كانون الثاني / يناير — ١١ آذار / مارس ١٩٨٣

البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الانسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لاى شكل من أشكال الاعتقال أو السجن ، وبصفة خاصة : مسألة اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية

تقرير الفريق العامل عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية

GE.83-10256

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ٩	١
أولا — أنشطة الفريق العامل بشأن اختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية	١٠ — ٢١	٣
ثانيا — حالات قام فيها الفريق العامل باحالة أكثر من عشرين تقريرا عن اختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية الى حكومة ما	٢٢ — ٩٥	٦
ألف — الأرجنتين	٢٢ — ٣٧	٦
باء — بوليفيا	٣٨ — ٤٢	١١
جيم — قبرص	٤٣ — ٤٦	١٣
دال — السلفادور	٤٧ — ٥٦	١٥
هاء — غواتيمالا	٥٧ — ٦٣	١٩
واو — هندوراس	٦٤ — ٦٩	٢٢
زاى — اندونيسيا	٧٠ — ٧٣	٢٤
حاء — المكسيك	٧٤ — ٨١	٢٦
طاء — نيكاراغوا	٨٢ — ٨٦	٢٨
ياء — الفلبين	٨٧ — ٩٠	٣٠
كاف — أوروغواى	٩١ — ٩٥	٣٢
ثالثا — معلومات تتعلق باختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في جنوب افريقيا وناميبيا	٩٦ — ١٠٠	٣٤
رابعا — تقارير أخرى عن اختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية تناولها الفريق العامل بطرق مختلفة	١٠١ — ١٢٩	٣٦
خامسا — بعض حقوق الانسان المحددة المهضومة من جراء اختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية وأثر الاختفاء على الصحة وحياة الأسرة	١٣٠ — ١٣٧	٤٣
سادسا — استنتاجات	١٣٨ — ١٤٥	٤٦
سابعا — اعتماد التقرير	١٤٦	٤٨

مقدمـــــة

١ ــ يمثل هذا التقرير التقرير الثالث للفريق العامل • وهو يختلف عن التقريرين السابقين من ناحيتين • فالفريق يرى أن الأوان آن للكشف عن النتائج الاحصائية لهذا المجهود أى القضايا التي استلمت ، والقضايا التي اعتبرت مقبولة وتمت احالتها ، والردود التي حلت القضية ، وغيرها من الردود • وبالاضافة الى ذلك ، فان التقرير أكثر ايجازا بسبب المحاولة التي جرت لتلخيص الوضع والادعاءات التي استلمت عوضا عن سرد النصوص المطلولة للبيانات وغيرها من المراسلات • بيد أنه أشير في الفصول الثاني والثالث والرابع الى التقريرين السابقين للتذكير بخلفية المشكلة في كل بلد[1] •

٢ ــ والغرض من احالة القضايا الى الحكومات هو الحصول على ردود يمكن اعطاؤها لأسر الأشخاص المختفين ويعتبر الاطلاع عليها حقا من حقوقها • وقد تم استلام مثل هذه الردود • ويختلف ذلك عن التجربة السابقة للفريق العامل • ففي بادئ الأمر ، كانت بعض الحكومات مترددة • أما الآن ، وفيما عدا بعض الاستثناءات ، يبدو ان هناك استعدادا اكبر في العالم للاستجابة للنداءات التي وجهها الفريق طلبا للمساعدة •

٣ ــ ولا يعمل الفريق العامل الا استنادا الى التقارير المستلمة • وليست له أية سلطات ولا موارد للتحقيق • لذلك ، تختلف التغطية من بلد الى آخر • ويتناول هذا الاختلاف لا كمية المعلومات المتوفرة عن التفاصيل المتعلقة بقضية من القضايا فحسب ، وانما كذلك الحد الذي تم الكشف فيه عن جميع جوانب نمط من أنماط حالات الاختفاء • وربما لا يزال هنالك بلدان قد حدثت فيها حالات اختفاء أشخاص ولكن لم يستلم منها أية تقارير •

٤ ــ وقد ألحت اللجنة كما ينبغي على أن جميع القضايا المستلمة ينبغي أن تدرس بعناية • ولا تقدم الى الحكومات الا القضايا الصالحة للاحالة • وبذل جهد كبير لانتقاء القضايا التي تصلح للاحالة من بين القضايا العديدة التي استلمت أصلا • وهناك بقية من قضايا متراكمة تم جلاؤها جزئيا • وستتواصل عملية الانتقاء اذ أنه ليس من مصلحة أى طرف من الاطراف المعنية اضعاف صرامة المعايير أو التخلي عنها • وقد قرر الفريق ، أثناء قيامه بدراسة هذه القضايا ، وجوب التمسك بهذه المبادئ •

٥ ــ ولا تزال ترد تقارير من بعض البلدان عن اختفاء اشخاص • ويعد ذلك حاليا ظاهرة عادية ، ولا تضيع المنظمات المطلعة الوقت للتبليغ عن القضايا المنفردة التي يبدو أنها تقع في نطاق التعريف • وفي أماكن أخرى يتواصل التبليغ عن نمط قائم يشتمل على عدد هام من الأشخاص • ولكن في عام ١٩٨٢ اتخذت الحكومات خطوات جديدة أو حسنت ما أتخذته من خطوات للتحقيق في هذه القضايا واعطاء الردود بشأنها • ومن المشجع العلم باقامة مؤسسات وطنية او باتخاذ غيرها من الترتيبات لمعالجة هذه المشكلة •

٦ ــ ولا تزال القضايا القديمة تثير الصعوبات • وليس الحوار هو المفقود بل النتائج هي المفقودة • ويعتقد الفريق العامل ان من المفيد جدا الابقاء على الحوار • وبالرغم من أن هذه القضايا القديمة لا تزال قائمة وتنزع الى خلق المشاكل ، فان القضايا الحالية تتجه الى ايجاد حل لها أو لا يبلغ عن أية حالات اختفاء جديدة ، ويرى الفريق أن الصبر لا يزال يمثل احدى الخصال الحميدة اذا كانت تنتج عنه مكافأة سريعة نسبيا •

---

(١) E/CN.4/1435 and Add.1, E/CN.4/1492 and Add.1 .

٧ — وكما ذكر سابقا يشتمل هذا التقرير على ملخصات للمعلومات التي أعطتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات العائلية ، لا على النصوص الموسعة التي نشرت من قبل • وبالانتقال الى هذه الملخصات ، يأمل الفريق العامل بأن لا يحدث ذلك أي سوء تفاهم • فهو يعتقد أن دوافعه وطرائق عمله قد اوضحت بما فيه الكفاية لكل الذين كان يتصل بهم وانها مقبولة لديهم • وقد تم التركيز على عدم وجود أية مصلحة سياسية ، وعلى أولوية الاهتمام الانساني البحت بعائلات الأشخاص المختفين وبالمختفين أنفسهم • وقد أكدت ذلك البيانات التي القيت في لجنة حقوق الانسان ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي الجمعية العامة للامم المتحدة ، كما شددت القرارات على ذلك • ويبين العمل من يوم الى يوم مع جميع المعنيين بالأمر أن هذه هي الصيغة الوحيدة المقبولة •

٨ — واذا شعر اولئك الذين لخصت ادعاءاتهم بانه لم يتم الوفاء تماما بما قيل ، فان الفريق يرغب في التخفيف من روعهم • ان المادة التي قدمت الى الفريق تعكس وجهات نظر مختلفة حتى ولو كانت وجهات النظر هذه تتعلق بذات الحادثة أو ذات الوضع • ولم يصدر الفريق العامل أي حكم بل لم يحاول أن يفعل ذلك • ولا تشير الملخصات بأي حال من الأحوال ، الى استنتاج تم التوصل اليه • فقد تم فقط بذل جهد لتمكين اعضاء اللجنة وغيرهم ممن يهمهم الأمر من ادراك جوهر ما قيل بسرعة •

٩ — ويدعو الفريق العامل اللجنة الى دراسة هذا التقرير واصدار تعليقاتها عليه •

أولا - انشطة الفريق العامل بشأن اختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية

١٠ - قررت لجنة حقوق الانسان ، في قرارها ٢٠ (د-٣٦) المؤرخ في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٨٠ ، انشاء فريق عامل لمدة سنة واحدة مكون من خمسة من اعضائها يعملون كخبراء بصفتهم الشخصية لدراسة المسائل المتصلة باختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية ، ولتقديم تقرير عن ذلك . ومددت اللجنة في سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ولاية الفريق العامل . ويرد التقريران الأولان للفريق العامل في الوثيقتين E/CN.4/1435 and Add.1 و E/CN.4/1492 and Add.1 . أما هذا التقرير فيقدم وفقا لأحدث قرار اتخذته اللجنة ، وهو القرار ١٩٨٢/٢٤ الذى وافق عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في مقرره ١٩٨٢/١٣١ المؤرخ في ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢ . ويتكون الفريق العامل من الأعضاء التالين : الفسكونت كولفيل اوف كلروس (المملكة المتحدة) (الرئيس والمقرر) ، والسيد جوناس ك . د . فولي (غانا) ، والسيد آغا هلالي (باكستان) ، والسيد رايفان توسفسكي (يوغوسلافيا) ، والسيد لويس أ . فاريلا كيروس (كوستاريكا) .

١١ - وقد عقد الفريق العامل هذه السنة ، في مقر الامم المتحدة بجنيف ، الدورات الثلاث التالية : الدورة السابعة ، من ٢٤ الى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، والدورة الثامنة ، من ٢٧ ايلول / سبتمبر الى ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، والدورة التاسعة ، من ٦ الى ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ . ويعتزم الفريق العامل ان يعقد ، كما في الماضي ، جلسة قصيرة أثناء انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة حقوق الانسان لاعتماد اضافة تجعل التقرير الحالي مستكملا .

١٢ - وفي الفترة التي مددت فيها ولاية الفريق العامل ، كانت لديه معلومات كثيرة جدا لم يكن قد تمكن بعد من تحليلها ، ومنذ ذلك الوقت ، تواصل تدفق المعلومات على الفريق عن اختفاء الاشخاص بالقوة او دون طواعية . ومنذ تمديد ولايته ، استعرض الفريق العامل تقارير فردية تتعلق بحوالي ٣٤٠ ٢ حالة اختفاء . وقد احال الفريق الى حكومات ١١ بلدا تقارير عن ٧٣٣ ١ حالة اختفاء ، مشفوعة بطلبه الحصول على معلومات في شأنها . وفيما يتعلق بالقضايا الاخرى التي استعرضت ولم تحل الى الحكومات ، فقد قرر الفريق التماس مزيد من المعلومات من مصدر التقرير ، أو أنه رأى أن التقرير لا يقع كما يبدو في اطار ولاية الفريق العامل . وبالاضافة الى ذلك ، واصل الفريق بالحاح طلبه الحصول على ردود تتعلق ببعض القضايا التي كانت قد احيلت في السنوات السابقة .

١٣ - وواصل الفريق العامل خلال سنة ١٩٨٢ اتباع الاجراء الذى اعتمده في دورته الاولى في عام ١٩٨٠ والذى بمقتضاه فوّض الفريق رئيسه باحالة التقارير العاجلة عن اختفاء الاشخاص بالقوة أو دون طواعية ، المستلمة بين دورتين من دورات الفريق والتي تتطلب اتخاذ اجراءات عاجلة ، الى حكومة البلد المعني ، مقرونة برجاء موجه الى الحكومة بأن ترسل الى الفريق المعلومات التي يرغب فيها . ومن بين التقارير الـ ٧٣٣ ١ التي احيلت الى الحكومات المذكورة أعلاه ، تمت احالة ٤٠٠ منها وفقا لهذا الاجراء . وكما يشير الى ذلك هذا التقرير ، احاطت الحكومات والمصادر غير الحكومية الفريق علما ، في عدد من هذه القضايا ، بأن الشخص المفقود المبلغ عنه قد أطلق سراحه أو انه معتقل اعتقالا معترفا به رسميا . كما استلم الفريق بيانات من عدة مصادر ، بما في ذلك

حكومة واحدة ومنظمات غير حكومية وممثلون لأقارب وأشخاص مفقودين مبلغ عنهم ، تؤكد أن التعبير الدولي العاجل عن القلق يمكن أن يكون فعالا في المساعدة على توضيح التقارير عن حالات الاختفاء الحديثة .

١٤ — والمصدر الرئيسي للتقارير عن حالات اختفاء الاشخاص بالقوة أو دون طواعية ، التي استعرضها الفريق العامل خلال ١٩٨٢ ، كان الاقارب ، او اشخاصا وثيقي الصلة بالأشخاص المختفين ، أو منظمات غير حكومية تعمل لصالحهم . كما تم استلام معلومات من منظمات حكومية دولية ومن منظمات غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومن منظمات انسانية . وقامت بعض الحكومات باحالة تقارير الى الفريق العامل أو بلفت انتباهه الى حالات محددة من حالات اختفاء الأشخاص بالقوة أو دون طواعية . كما استلم الفريق معلومات من أشخاص ذكروا أنهم شهدوا عملية توقيف أو اختطاف الشخص المفقود ، ومن أشخاص ذكروا أنهم كانوا معتقلين مع اشخاص مفقودين في مراكز اعتقال ، ومن أشخاص آخرين كانوا من بين المختفين لمدة من الزمن ورووا ما حدث لهم .

١٥ — وحاول الفريق العامل معالجة جميع التقارير عن حالات الاختفاء التي توفرت في شأنها معلومات محددة ، واعطى تعليمات الى الامانة العامة بأن تبحث عن معلومات اضافية في حالات عدم استلام تفاصيل كافية . وكما ذكر أعلاه فقد احيلت التقارير ذات الطبيعة المستعجلة والتي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة الى الحكومات المعنية ، حتى لو أنها احيانا لم تكن تشتمل بالضرورة على جميع عناصر الواقع المرغوب فيها . وقد تم القيام بذلك أملا في أن تؤدي التدابير العاجلة الى القاء الضوء بسرعة على القضايا . وفي حالات عدة ، تتم فيما بعد في مراسلات لاحقة توفير التفاصيل التي كانت ناقصة في الأصل . وفيما يتعلق بتلك التقارير التي لا تقع ضمن فئة القضايا التي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ، قام الفريق باستعراض المعلومات المقدمة استعراضا دقيقا . وكان يضع ، نصب عينيه هدفه المتمثل في المساعدة على القاء الأضواء على التقارير عن حالات الاختفاء ، ولم ينتق ، للاحالة الى الحكومات المعنية ، الا تلك القضايا المحتوية على مواد تتعلق بالوقائع يمكن أن يقام على أساسها تحقيق . وهذا من شأنه أن ييسر الاستخدام الفعال الى أعلى درجة لموارد التحقيق المتوفرة في البلد المعني . وكان يؤمل أنه في تلك الحالات سيفتح النجاح المسجل في القضايا المبنية على مستندات أفضل سبل التحقيق لتلك القضايا التي تنقصها المستندات . وتجدر الاشارة بأن طريقة العمل التي اعتمدها الفريق العامل فيما يتعلق بمعالجة التقارير عن اختفاء الأشخاص قد تؤدي الى وجود اختلاف بين عدد حالات الاختفاء التي بلغ عنها الفريق العامل فيما يتعلق ببلد ما والعدد الذي قد يبلغ عنه من مصدر آخر .

١٦ — وكما أشير اليه أعلاه ، تم استلام معلومات من عدد من الحكومات تتعلق بتقارير كان قد أحالها الفريق العامل . وتمشيا مع الطبيعة الانسانية لولايته ، فقد اتخذ الفريق العامل حينها خطوات لتمرير تلك المعلومات الى أقارب الشخص المبلغ عنه انه مفقود . وعند قيام الفريق العامل بذلك ، وجه الانظار الى الرجاء الذي تقدمت به اللجنة في قراريها ١٠ (د — ٣٧) و ١٩٨٢/٣٤ بالتزام جانب التحفظ في استخدام مثل هذه المعلومات . وكما فعل الفريق العامل فيما يتعلق بتقريريه السابقين ، فان ملخصات القضايا المحالة الى الحكومات ونسخ المعلومات التي قدمتها هذه الحكومات موجودة في الملفات لدى الامانة العامة ومتاحة لأعضاء اللجنة للاطلاع عليها .

١٧ — وقد التقى الفريق العامل في دوراته السابعة والثامنة والتاسعة بممثلي الدول التالية : الارجنتين وايران وبوليفيا وزائير والسلفادور وغواتيمالا والفلبين وقبرص والمغرب ونيكاراغوا .

١٨ــ والتقى الفريق العامل في دورتيه الثامنة والتاسعة بممثلي المنظمات أو الجمعيات التالية المعنية مباشرة بالتقارير عن اختفاء الأشخاص بالقوة او دون طواعية : اتحاد جمعيات اقارب المعتقلين المفقودين في امريكا اللاتينية ، مركز الدراسات القانونية والاجتماعية (الارجنتين) ، مكتب المساعدة القانونية المسيحية (السلفادور) ، لجنة العدل والسلم (غواتيمالا) ، لجنة حقوق الانسان في السلفادور (غير حكومية) ، جمعية الجدات لبلاد زا دى مايو (الارجنتين) • واستلم الفريق العامل كذلك معلومات كتابية من هذه وغيرها من المنظمات أو الجمعيات المعنية مباشرة بالتقارير عن اختفاء الاشخاص بالقوة او دون طواعية • وتحدثت هذه المنظمات عن خطورة وسعة انتشار حالات اختفاء الاشخاص بالقوة او دون طواعية ، التي تمثل شكلا بغيضا ووحشيا من اشكال انتهاك حقوق الانسان • فهو لا يؤثر على الشخص المفقود نفسه فحسب وانما يجلب الالم والكرب ايضا لعائلته واقاربه بل يشيع الخوف والرعب لدى السكان عامة • واحيط الفريق العامل علما بالأهمية التي يوليها الأقارب ومنظماتهم للدور الذى يستطيع ان يلعبه الفريق لوضع حد لحالات الاختفاء ولمساعدة الاقارب على معرفة اماكن تواجد افراد عائلتهم أو مصيرهم • وتحدث كثيرون عن العدد الضخم للأشخاص المفقودين وعن التقارير والشهادات التي قدمها الفريق العامل الى الحكومات ، بيد أنهم أشاروا الى أن الردود كانت غامضة أو أنه لم تكن هناك أية ردود اطلاقا • وطلب من الفريق بالحاح بأن يكون أهم هدف له هو احاطة العائلات علما بالظروف الدقيقة لاختفاء قريبها • وقدمت اقتراحات محددة فيما يتعلق بطرائق عمل الفريق اذ يضع ذلك الهدف نصب عينيه ، واقترح انه ، في الحالات التي ترفض فيها الحكومات فعلا التعاون مع الفريق العامل ، وحين تتجه المعلومات نحو اثبات مسؤولية الحكومة ، ينبغي نشر الملف بكامله واحالته الى لجنة حقوق الانسان لتتخذ التدابير اللازمة •

١٩ــ ولم يتلق الفريق العامل أية دعوات هذا العام للقيام بزيارات لبلدان جديدة • وكما ذكر للجنة في الاضافة الى التقرير الأخير للفريق ، فقد قام عضوان من أعضاء الفريق بزيارة المكسيك في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، كما قام عضوان برحلة الى قبرص في تموز / يوليه ١٩٨٢ • وقد قام عضو من أعضاء الفريق ، تلبية لدعوة من اتحاد جمعيات اقارب المعتقلين المفقودين في امريكا اللاتينية ، بحضور المؤتمر الثالث للاتحاد المذكور في ليما ، بيرو (٤ ــ ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) ، نيابة عن الفريق ، وقدم تقريرا الى الفريق العامل في دورته التاسعة عن ذلك المؤتمر الذى تم فيه اعتماد مشروع اتفاقية عن اختفاء الاشخاص باستخدام القوة • وقد تم ارسال مشروع الاتفاقية هذا الى الفريق العامل •

٢٠ــ واستمر الفريق العامل في تلقي المعلومات من الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية والمنظمات الانسانية ، كما داوم على الاتصال بالمقرر الخاص عن حالة حقوق الانسان في شيلي ، الذى تم تعيينه عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ١١ (د ــ ٣٥) ، وبالمبعوث الخاص عن حالة حقوق الانسان في بوليفيا ، الذى تم تعيينه عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ٣٤ (د ــ ٣٧) وبالممثل الخاص عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، الذى تم تعيينه عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ٣٣ (د ــ ٣٧) •

٢١ــ واستمر تراكم القضايا المذكورة في التقرير الأخير مبعثا لقلق الفريق العامل • وكما ذكر في المقدمة ، فان صرامة معايير القبول لم تخفف • واستجابة لطلبات الفريق للمعونة ، فقد تمكنت الأمانة العامة من القيام بجهود خاصة أدت الى تخفيض جوهرى في عدد القضايا غير المعالجة ، وسيستمر العمل على هذا المنوال •

ثانيا — حالات قام فيها الفريق العامل باحالة اكثر من عشرين تقريرا عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية الى حكومة ما

ألف — الارجنتين

معلومات تم استعراضها واحالتها الى الحكومة

٢٢ — تظهر الأنشطة السابقة للفريق العامل فيما يتعلق بالارجنتين في تقريريه الأولين (١). وقد استمر الفريق العامل، منذ تمديد ولايته، في تلقي وفحص المعلومات الخاصة باختفاء الاشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في الارجنتين. واستعرض الفريق، بشكل خاص، نحو ٨٥٠ قضية اختفاء اشخاص تم الابلاغ عنهم في الارجنتين، واحال الى حكومة ذلك البلد التقارير والوثائق المتعلقة بـ ٦٣٧ حالة من حالات الاختفاء هذه الى جانب طلب الفريق للمعلومات. وبالنسبة للقضايا الاخرى التي تم استعراضها، فقد قرر الفريق أن يطلب من الأقارب معلومات أكثر قد تزيد من فرص اجراء تحقيق ناجح، أو وجد أن التقرير لا يدخل في نطاق ولاية الفريق.

٢٣ — وقد احتوت التقارير المحالة الى الحكومة في أغلب اجزائها على بيانات واضحة عن تاريخ ووقت ومكان القاء القبض على الشخص المفقود، وعن السلطات المسؤولة وبيانات أو دلالات تفيد بأن القاء القبض كان مشهودا. واذا حدث في بعض الحالات أن كانت تفاصيل القاء القبض الفعلي قليلة أو معدومة، فقد تم ذكر عناصر أخرى للتحقيق، مثل معلومات عن اجراء عمليات بحث رسمي عن الشخص المفقود في اطار وثيق الصلة بالاختفاء، أو أن الشخص قد شوهد معتقلا. وقد تم الابلاغ بأن معظم الاشخاص المفقودين قد ألقي القبض عليهم في منازلهم أو أماكن عملهم أو أماكن عامة معينة. وفي العديد من الحالات، كان يتم الابلاغ بأن الاشخاص الذين قاموا بعملية القاء القبض كانوا يرتدون الملابس العسكرية، ويقدمون أنفسهم على أنهم أعضاء في قوات الأمن (٢) ويستخدمون سيارات عسكرية أو تابعة للشرطة، ويحتلون لفترة من الزمن المكان أو الحي الذي جرى فيه القاء القبض، وفي بعض القضايا، ورد بالتقارير أن الشرطة العادية قد رفضت التدخل. وقدمت أيضا في قضايا كثيرة معلومات تفيد بأن الشخص المفقود قد شوهد في مركز سري للاعتقال. وفي جميع القضايا تقريبا، ورد بالتقارير أنه قدمت التماسات ومناشدات الى السلطات الحكومية لتنفيذ الاحضار امام المحكمة (habeas corpus)، وفي بعضها ورد بالتقارير انه قدمت شكاوى جنائية حول اعتقالات غير قانونية.

---

(١) E/CN.4/1435، الفقرات ٤٧ — ٧٨، والمرافق ٩، ١٠، ١١، ١٢ و E/CN.4/1492 الفقرات ٣٣—٥٢ والمرافق ٤، ٥، ٧.

(٢) تم الابلاغ في أغلب الأحيان بأن القوات المسؤولة عن القاء القبض هي الشرطة، أو الشرطة الفيدرالية، أو قوات الامن، او الجيش، او القوات البحرية، او قوات المغاوير لمكافحة التخريب، او القوات العسكرية، او القوات المشتركة، او جهاز مخابرات الدولة، أو القوات القانونية، أو الشرطة العسكرية، أو مكتب تنسيق الشرطة الفيدرالي.

٢٤ - واشتملت التقارير الـ٦٣٧ المشار اليها فيما سبق على حالات اختفاء عشرة أطفال، وورد فيها أن أحد هؤلاء الأطفال قد اختفى بينما كانت أمه في السجن، وان بقية الأطفال اختفوا بعد أن تم القاء القبض عليهم مع آبائهم أو أعضاء آخرين من أسرهم • وقد عكس الفريق العامل في تقريريه الأولين القلق الدولي المنتشر ازاء التقارير عن حالات اختفاء الأطفال، وقدم التفاصيل الخاصة بخمسة أطفال تم الابلاغ عنهم كمفقودين ثم عرف مكانهم، وقد ورد في التقرير عن أحدهم أن ولادته جرت بينما كانت أمه في الاعتقال • وقد عبر الفريق، في صدد ذلك، عن اعتقاده بأن النتيجة الناجحة لعمليات البحث هذه قد أعطت الأمل لحالات أخرى، وانها قدمت مؤشرات لسبل التحقيق التي يمكن اتباعها في حالات لم يبت فيها •

٢٥ - وأحال الفريق العامل في ١٩٨٢ الى حكومة الأرجنتين طلبات للمعلومات تلقاها من الأقارب بشأن الأطفال الذين كانت مفترضة ولادتهم لـ٢٣ امرأة قيل أنهن كن حوامل عندما اختفين • وفي هذا الصدد، قام الفريق العامل بارسال تقارير الى الحكومة وضلته من أشخاص يذكرون أنهم قد احتجزوا في مراكز سرية للاعتقال (أنظر أدناه) مع سيدات حوامل، وقد أعطت هذه التقارير تفاصيل عن معاملة النساء، وعن المساعدة الطبية المقدمة اليهن، وعن الأشخاص المسؤولين عن الأطفال بعد ولادتهم •

٢٦ - وقد أحال الفريق العامل الى حكومة الأرجنتين منذ انشائه ٣٧٧ ١ تقريرا عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية، كما هو مشار اليه في الجدول في نهاية هذا الفرع • وكما ورد في التقارير، فان الأعوام التي حدث فيها هذا الاختفاء كانت: ١٩٧٥: ٣٠ قضية، ١٩٧٦: ٥٨٩ قضية، ١٩٧٧: ٥٤٩ قضية، ١٩٧٨: ١٤٥ قضية، ١٩٧٩: ٣١ قضية، ١٩٨٠: ٣٩ قضية و ١٩٨١: ٣ قضايا •

٢٧ - وقام الفريق العامل أيضا في ١٩٨٢، عند احالته الى حكومة الأرجنتين التقارير الواردة من الأقارب عن حالات الاختفاء، باحالة صور لسبعة تصريحات أدلى بها أشخاص أبلغوا بأنهم قد احتجزوا في بعض المراكز السرية للاعتقال نفسها التي سبق الاشارة اليها في الأرجنتين وكذلك في مركز جديد • وقد أشارت هذه التصريحات الى أشخاص معينين من هؤلاء المفقودين الذين أرسلت قضاياهم الى الحكومة، ويأمل الفريق أن تساعد التفاصيل التي تحتويها هذه التصريحات اجراء التحقيق • وتماثل المعلومات المحتواة في هذه التصريحات السبعة، بشكل جوهري، تلك التي يصفها تقرير الفريق المقدم الى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين بشأن مصادر التصريحات عن المراكز السرية للاعتقال، وأوصاف وأماكن المراكز، والموظفين المسؤولين عن عملياتها، والمصير النهائي للمعتقلين (E/CN.4/1435، الفقرات ٥٦ - ٦٢) • وتحتوي الآن قائمة الأشخاص المحتجزين في هذه المراكز، كما أبلغ بذلك المعتقلون السابقون، على أكثر من ٨٠٠ ١ قضية •

معلومات وآراء من أقارب الأشخاص المفقودين ومنظماتهم

٢٨ - تلقى الفريق العامل منذ تمديد ولايته عبارات القلق البالغ من أقارب الأشخاص المفقودين ومنظماتهم بصدد فشل الحكومة في تقديم المعلومات عن أماكن وجود المعتقلين المفقودين على الرغم مما ورد في الوثائق باسهاب عن المعرفة العامة بظروف اختفاء الأشخاص وبالمسؤولين عن ذلك • وقد ذكروا أن الأقارب لم يتلقوا معلومات مرضية من وزارة الداخلية وأكدوا أن الفريق قد فشل أيضا في تلقي أي ردود محددة • ويعلن الأقارب أن حلا خاصا على وجه الدقة لهذه المشكلة مستبعد

نظرا لشدة خطورة نظام الاختفاء كما أصروا على تصميمهم على الاستمرار في البحث عن أعضاء أسرهم المفقودين حتى يحصلوا على ردود مرضية • وفي هذا الخصوص، تمت الاشارة الى مظاهرة عامة حظيت بتأييد واسع جرت منذ وقت قريب في بوينس آيرس • كذلك عبرت هذه المنظمات عن قلقها البالغ ازاء استمرار وجود الهياكل التي تسمح بحالات الاختفاء وأشارت في هذا الصدد الى الأشخاص السبعة الذين اختفوا في عام ١٩٨٢ لفترات قصيرة من الوقت، كما ورد في التقارير، فقد أطلق سراح خمسة منهم بينما وجد اثنان ميتين • كذلك تقدمت منظمات الأقارب بطلبات محددة لتحسين أعمال المجتمع الدولي والفريق بشأن الأشخاص المفقودين، بما يشمل دعوة الى طلب معلومات مباشرة من الأشخاص المزعومة مسؤوليتهم عن حالات الاختفاء والتعرف على الذين تثبت مسؤوليتهم وتوقيع العقاب عليهم •

٢٩ - وقام الأقارب بالابلاغ عن التماس قدمه عدد كبير من الأشخاص الى رئيس المحكمة العليا • وقد أكد هذا الالتماس على أن السلطة القضائية يمكنها أن تقوم بدور في تحديد أماكن وجود المعتقلين المفقودين أو توضيح مصيرهم • كما أشار الى الكمية الكبيرة من المعلومات التي تم تقديمها الى المحاكم عبر السنين فيما يتعلق بأوامر الاحضار أمام المحكمة، وقد قيل أن أوامر الاحضار أمام المحكمة لم يجر سير العمل فيها في السابق الا بصورة شكلية وبأسلوب بيروقراطي، وان الملتمسين قد تقدموا بطلبات الى المحكمة العليا لكي تأمر قضاة البلاد باجراء تحقيق فعلي الوقائع الموجودة في تلك الملفات • وقد جرى ابلاغ الفريق بقرارات المحكمة العليا القاضية باجراء تحقيق أوسع في قضيتين • كما قامت المنظمات بابلاغ الفريق بأنه تم ابلاغ الأقارب في قضايا قليلة من خلال المحاكم أو بواسطة وزارة الداخلية بوفاة عضو أسرتهم المفقود • كذلك تم ابلاغ الفريق بأن أشخاص قليلين كان قد تم الابلاغ عن فقدانهم قد أطلق سراحهم • كذلك تلقى الفريق العامل معلومات مفصلة عن تحقيقات قضائية تتعلق بعدد من قبور أشخاص مجهولي الهوية في مقابر عديدة في الأرجنتين • وهناك معلومات عن هذه القبور قدمتها حكومة الأرجنتين في تقرير الفريق العامل المقدم الى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة •

٣٠ - وأكد ممثلو فريق واحد أن عاما آخر قد مضى دون أن يحرزوا نتائج في بحثهم عن الأطفال المفقودين • كما جزموا بأن المعلومات التي قدمتها الحكومة الى الفريق والتي احتواها تقريره الأخير، دلت على عدم قيام الحكومة بأي محاولة جادة لمعرفة مكان هؤلاء الأطفال • وأصر هؤلاء الممثلون على صدق التقارير وأشاروا الى الوثائق والشهود المقدمين، كما طلبوا من الفريق العامل سرعة اتخاذ الخطوات الضرورية لعودة الأطفال الى أسرهم الحقيقية • وطلبوا، بوجه خاص، أن يجرى استعراض سجلات التبني منذ عام ١٩٧٦ وأن تجرى دراسة للمواليد في الأرجنتين في تلك الفترة الذين تم تسجيلهم بعد انتهاء الفترة القانونية للتسجيل بعد الميلاد •

معلومات وآراء قدمتها حكومة الأرجنتين

٣١ - تلقى الفريق العامل منذ تمديد فترة ولايته معلومات كتابية من الحكومة (خطابات مؤرخة في ٨ أيلول/ سبتمبر و ١، ٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢)، كما قابل ممثلين للحكومة في دورتيه الثامنة والتاسعة • وقد أشارت الحكومة الى التعاون الموجود بين الفريق العامل وبينها والى المعلومات التي قدمتها الى الفريق في الماضي • وأبلغت الحكومة الفريق عن أصول ظاهرة اختفاء الأشخاص المزعوم باستخدام القوة أو دون طواعية في الأرجنتين، وأسبابها الأساسية،

ومداها الحقيقي ، والسياق الذى حدثت فيه • كما أوضحت الحكومة الصعوبات المواجهة في محاولة التحقيق في القضايا المنفردة ، والتمزق الخطير في البلاد عندما حدثت هذه القضايا كما ورد في التقارير ، وتكتيكات الاخفاء المستخدمة من قبل جماعات خاصة وقواعدها الاجرائية الخاصة بها ، والوقت الذى مضى منذ ذلك الحين • ومما زاد التحقيق تعقيدا حقيقة أن ما يدعى " بالشهادة " قد ثبت انه جاء من أشخاص مهتمين باستخدام الفريق العامل لأغراض سياسية •

٣٢ — وأبلغ ممثل الحكومة الفريق العامل أنه ، بخصوص المعلومات عن القضايا المنفردة ، فان الحكومة قد التزمت بالمبدأ القائل ان هذه المعلومات تخص أقارب الأشخاص المذكورين وحدهم ، وعلى ذلك ، فانها لن تقدم الا اليهم • وأعلنت الحكومة أنها عازمة على الاستمرار في التحقيقات المناسبة واحاطة الأقارب ، والأقارب وحدهم ، علما بالنتائج • وفي دورة الفريق العامل التاسعة ، صرح ممثل الحكومة بأن التحقيق قد اكتمل وتم ابلاغ الأقارب بخصوص القضايا (نحو ٧٠٠) التي تمت احالتها الى الحكومة في ١٩٨١ ، أما تلك القضايا التي تمت احالتها في ١٩٨٢ فمازال التحقيق فيها جاريا بنفس الشكل ويتم ابلاغ الأقارب كلما أصبحت النتائج متوفرة • وبخصوص حالات اختفاء الأطفال المزعومة فقد كرر ممثل الأرجنتين قلق حكومته ازاء مثل هذه التقارير ، وتصميمها على التحقيق فيها • وقد أبلغ الممثل الفريق ، ببعض التفصيل ، عن الصعوبات المواجهة في اجراء هذه التحقيقات • ففي قضايا عديدة ، كان المكان والاسم المستخدمان في تسجيل ميلاد الطفل غير معروفين ، ويكون تحديد هوية الطفل أكثر صعوبة عندما لا يكون الأبوان متزوجين • ومن العناصر الأخرى التي جعلت التحقيق صعبا أن اختفاء الطفل أو اختفاء الأبوين لم يتم الابلاغ عنه رسميا للمحاكم (الاحضار أمام المحكمة) في الأرجنتين نفسها • وفي احدى القضايا ، ثبت عدم صحة الابلاغ بأن الأسرة قد تم نقلها الى الأرجنتين • أما بخصوص الأطفال الذين يفترض أن نساء حوامل قد ولدتهم ، فان الحكومة قد أوضحت أن الحمل نفسه لا يكون عادة الا افتراضا وانه لا يوجد اثبات قاطع بمولد هؤلاء الأطفال ، والخط السليم لاجراء التحقيق هو محاولة اكتشاف أماكن وجود الأمهات المفترضات •

٣٣ — وأبلغ ممثل الأرجنتين الفريق بأن القانون الأرجنتيني ينص على أن أى شخص يظن أن جريمة قد ارتكبت بشأن حالة اختفاء يستطيع الشروع في الاجراءات الجنائية بسبب الحرمان غير القانوني من الحرية ، ويتعين على الشخص مقدم الشكوى الجنائية أن يأخذ على عاتقه المسؤوليات القانونية المرتبطة بتقديم الشكوى • على ان ارسال التماس بشأن الاحضار أمام المحكمة أو طلب للمعلومات الى وزارة الداخلية لا يكفي للشروع في تحقيق جنائي • كذلك تم ابلاغ الفريق العامل بالجهاز الادارى الذى تم تشكيله في الأرجنتين منذ وقت قريب ، والذى يتيح القيام ببحث سريع على نطاق البلد بشأن أى تقارير عن أى حالات اختفاء جديدة •

٣٤ — وصرح ممثل الأرجنتين بأن ظاهرة ما يدعى " باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية " قد انتهت مع استعادة النظام الداخلي في البلاد وأصبحت في عداد الماضي ، كما يدل على ذلك واقع أنه منذ ١٩٨٠ لم تسجل أى شكاوى بحالات الاختفاء المزعومة في البلاد • كما ذكر أن الشكاوى القليلة الموجودة قد تم البت فيها بسرعة بواسطة السلطات أو هي تتعلق بأمور من الواضح أنها خاصة بالشرطة • وفي هذا الصدد ، لم يكن على الحكومة أى مسؤولية سوى اجراء تحقيق من خلال النظام العادى للقضاء الذى تسانده قوات القانون والنظام ، التي أدت هذه المهمة في كل الحالات • وأعلنت الحكومة أن الردود المقدمة الى الفريق العامل من قبل السلطات

الأرجنتينية ، بالاضافة الى توفر وسائل الانتصاف الوطنية فيما يتعلق بالقضايا المنفردة في حالات الاختفاء المبلغ عنها - اذ أن أى شخص يرغب في الاستفسار عن مصير شخص يزعم انه مفقود يستطيع الوصول بسهولة الى جهاز الشرطة والسلطة القضائية - قد أوضحت ، في حالة الأرجنتين ، أن الفريق العامل قد تمكن من تأدية مهمته على أتمها وأن الأهداف الانسانية التي أنشئ من أجلها قد تم تنفيذها . ويزيد على ذلك ، أن مشكلة الأشخاص المختفين هي قضية عامة في الأرجنتين تعترف بها السلطات والأحزاب السياسية والجماعات الأخرى ذات الصفة التمثيلية ، فضلا عن السكان . وهذا يشكل ضمانة بأن الاجراءات التي ستعتمدها الحكومة في المستقبل ستعكس آراء السكان .

٣٥ - وفيما يتعلق بقبور الأشخاص المجهولي الهوية التي تمت الاشارة اليها في تقرير العام الماضي ، فقد أبلغت الحكومة الفريق العامل بأنها تقوم الآن باتاحة المعلومات التي في حوزتها للأسر ، مما قد يمكّن هذه الأخيرة ، بصفتها من أقاربهم ، من التعرف على الجثث الموجودة في القبور المجهولة الهوية . وقد طلبت الحكومة من الأقارب أن يتبعوا الاجراءات القانونية العادية للتعرف على الجثة .

٣٦ - وكررت حكومة الأرجنتين للفريق التعبير عن رغبتها المستمرة في التعاون في عمل الفريق العامل طوال استمرار ولايته ، فيما يختص بأى تطورات جديدة قد تحدث .

٣٧ - وفيما يلي موجز احصائي للتقارير عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في الأرجنتين ، التي تولاها الفريق العامل منذ تشكيله .

أولا - قضايا استلمها الفريق العامل (٣)	١ ٧٨٠
ثانيا - قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	١ ٣٧٧
ثالثا - ردود متلقاة تتعلق على وجه التحديد بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (٤)	٧
ألف - ردود من الحكومة	صفر (٥)
باء - ردود من مصادر أخرى	٧

---

(٣) لدى الفريق العامل كمية متراكمة من الملفات غير المعدة بعد لفحصها . وعدد هذه الملفات غير مشمول هنا .

(٤) (أ) أشخاص أطلق سراحهم من الاعتقال : ٤

(ب) أشخاص طلقاء : ٢

(ج) أشخاص سجلت وفاتهم رسميا : ١

(٥) أنظر الفقرة ٣٢ فيما سبق (الجملة الأولى) .

باء - بوليفيا

٣٨ - يظهر النشاط السابق للفريق العامل فيما يتعلق ببوليفيا في تقريريه السابقين (٦). وقد أرسل الفريق العامل الى حكومة بوليفيا معلومات عما أبلغ عنه من اختفاء ٣٢ شخصا بالاضافة الى طلب لتزويده بأية معلومات في هذا الصدد. وقد أبلغ ان المفقودين، الذين كانوا طلبة أو عمالا أو أعضاء نقابات عمالية أو مدرسين، قبض عليهم في ظل الحكومات السابقة فيما بين تموز/ يوليه ١٩٨٠ وآب/ أغسطس ١٩٨١. كما أبلغ انه تم اعتقال معظمهم في مدينة لاباز أو في منازلهم أو في الشارع أو في أماكن غير محددة في بلدات أو مدن معينة. وقد ذكر أن قوات الأمن أو الجيش أو الجماعات شبه العسكرية اضطلعت بمسؤولية القبض عليهم.

٣٩ - وقد ظل الفريق العامل، منذ تمديد ولايته، على اتصال بحكومة بوليفيا، واجتمع مع ممثلي الحكومة في دورتيه السابعة والتاسعة. وأثناء انعقاد الدورة السابعة للفريق، طلب ممثل بوليفيا من الفريق العامل قائمة محدثة بجميع حالات الاختفاء المبلغ عنها التي تناولها الفريق، بما في ذلك الحالات التي تم ايضاحها، كيما تتمكن الحكومة من استكمال ملفاتها. وتم التأكيد للفريق بالتزام الحكومة باحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية. كما أحيط الفريق علما بحالة البلد الاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر. وأبلغ الفريق ان الحكومة الجديدة التي تولت الحكم في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ اتخذت موقفا ايجابيا تجاه التعاون مع الفريق العامل. وصدر مرسوم بالعفو العام، وأصبح جميع البوليفيين أحرارا في دخول البلد أو مغادرته، بما في ذلك اللاجئون. بيد أن الحالة، رغم النية الطيبة من جانب الحكومة، لم تسمح باجراء تحقيق كامل في قضايا الاختفاء باستخدام القوة أو دون طواعية. ومع ذلك، قدمت الحكومة معلومات عن خمس من القضايا التي تناولها الفريق. وقد تطابقت هذه المعلومات مع المعلومات المبلغ عنها من قبل بواسطة المنظمات غير الحكومية. وشدد ممثل بوليفيا أيضا على امكانية أن يستفيد الأشخاص، الذين لا يرغبون لأسباب كثيرة في أن يعرف مكان وجودهم والذين كان قد أبلغ عن اختفائهم، من العفو العام وأن يظهروا من جديد.

٤٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، أبلغت الحكومة الفريق العامل ان سياسة حكومة الدكتور هيرنان سايلز زوازو تستهدف حل جميع قضايا الاختفاء المبلغ عنها، وتطبيق الدستور بصرامة تامة على المسؤولين عن انتهاك حقوق الانسان، وربما تمكين الفريق من الانتهاء من قضية بوليفيا خلال الدورة القادمة للجنة. وأثناء انعقاد الدورة التاسعة للفريق العامل، اجتمع الفريق مع القائم بأعمال بوليفيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي عينته الحكومة للعمل على استمرار الاتصالات مع الفريق. وقد أحاط ممثل بوليفيا الفريق العامل علما بالجهود الجادة التي تبذل في هذا البلد بغية حل جميع حالات الاختفاء المبلغ عنها التي حدثت في ظل الحكومات السابقة. وأبلغ الفريق العامل، على وجه الخصوص، بانشاء لجنة وطنية في بوليفيا للتحقيق في اختفاء الأشخاص بموجب المرسوم العالي رقم ١٩-٢٤١ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢. وتتألف اللجنة من ممثلي السلطة التنفيذية، ولجنتي حقوق الانسان التابعتين لكلا مجلسي الجمعية التشريعية، والكنيسة، والقوات المسلحة، والنقابات العمالية، والجمعية الدائمة لحقوق الانسان،

---

(٦) E/CN.4/1435، الفقرة ١٦٤، و E/CN.4/1492، الفقرات من ٥٣ الى ٥٧.

والصليب الأحمر ، والصحافة . وأهداف اللجنة هي تحليل واستقصاء وتحديد الحالة المتعلقة بالأشخاص المختفين ، مع التوصل بشكل تام الى جميع المعلومات ذات الصلة والحق في طلب المساعدة من جميع السلطات العامة . ويتعين على اللجنة أن تقدم تقريرا عن عملها في غضون ٩٠ يوما تبدأ في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ . ويمكن للجنة انشاء لجان محلية . كما يمكن أن يصل الى اللجنة أي شخص لديه شكوى حول اختفاء أحد أقاربه في بوليفيا . والنص الكامل للمرسوم العالي ١٩-٢٤١ معروض في الفصل الخاص بحالات الاختفاء في التقرير المقدم من المبعوث الخاص عن حالة حقوق الانسان في بوليفيا الى لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين (E/CN.4/1983/22 ، الفصل السادس) .

٤١ - وقد تلقى الفريق العامل ، خلال دورته التاسعة ، من المبعوث الخاص للجنة حقوق الانسان معلومات بخصوص ما أبلغ عنه من اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في بوليفيا ، وتجرى السلطات البوليفية الآن تحقيقات تتعلق بحالات الاختفاء التي حدثت في الماضي .

٤٢ - وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة بحالات الاختفاء باستخدام القوة أو دون طواعية في بوليفيا ، التي تناولها الفريق العامل منذ انشائه .

أولا - قضايا استلمها الفريق العامل	٤٢
ثانيا - قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٣٢
ثالثا - ردود متلقاة تتعلق ، على وجه التحديد ، بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة(٧)	١٢
ألف - ردود من الحكومة	٧
باء - ردود من مصادر أخرى	١٠

(٧) (أ) أشخاص أطلق سراحهم من الاعتقال : ٣

(ب) أشخاص طلقاء : ٧

(ج) أشخاص سجلت وفاتهم رسميا : ٢

جيم - قبرص

٤٣ - يظهر النشاط السابق للفريق العامل فيما يتعلق بقبرص في تقريريه السابقين (٨). وقد تلقى الفريق معلومات عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في قبرص، من حكومة قبرص، ومن لجنة عموم قبرص لآباء وأقارب السجناء غير المعلنين والأشخاص المفقودين، ومن منظمات أخرى. وأحيلت المعلومات الى حكومة تركيا والى سلطات الطائفة القبرصية التركية مصحوبة بالطلب المقدم من الفريق لتزويده بالمعلومات. وتلقى الفريق أيضا معلومات من سلطات الطائفة القبرصية التركية عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في قبرص. وأحيلت هذه المعلومات الى حكومة قبرص للحصول على أية معلومات قد ترغب في تقديمها. ويدرك الفريق أن عدد الأشخاص المبلغ عن فقدهم من كلا الجانبين يبلغ نحو ٢٠٠٤ شخص. ويلاحظ الفريق ان التقارير الخاصة باختفاء القبارصة الأتراك تتعلق بفترة توتر داخلي بدأت في ١٩٦٣ ثم بدأت مرة أخرى في ١٩٧٤، كما تتعلق بالقبارصة اليونانيين وببعض المواطنين اليونانيين الذين أبلغ عن اختفائهم في منتصف عام ١٩٧٤.

٤٤ - وقد أعرب الفريق العامل، في تقريره الى الدورة السابعة والثلاثين للجنة، عن أمله في نجاح المحادثات الرامية الى انشاء آلية محددة لتناول التقارير الخاصة بالأشخاص المفقودين في قبرص (E/CN.4/1435، الفقرة ٨٣). وفي تقريره الى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة (E/CN.4/1492، الفقرة ٦٦)، تناول الفريق العامل الاتفاق المتعلق بانشاء اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص، وشارك الفريق الأمين العام اعرابه عن الأمل في أن تنعقد اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص وتكرس نفسها لحل هذه القضية بروح تتسم بحسن النية والثقة المتبادلة.

٤٥ - وأثناء انعقاد الدورة السابعة للفريق العامل، اجتمع الفريق مع ممثلي حكومة قبرص الذين كرروا الدعوة الموجهة الى الفريق العامل لزيارة هذا البلد. وبعد أن تبادل الفريق العامل المراسلات مع سلطات الطائفة القبرصية التركية، وبعد أن أبلغه الأمين العام ان الجهود الرامية الى اعادة تنشيط اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين لم تكلل بالنجاح، قرر الفريق ايفاد اثنين من أعضائه الى قبرص في رحلة تمهيدية.

٤٦ - وفي الدورة الثامنة للفريق العامل، أحاط العضوان اللذان ذهبا الى قبرص بقية أعضاء الفريق علما بما حدث في الرحلة التي استغرقت الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٣. فقد التقى العضوان بممثلي حكومة قبرص وسلطات الطائفة القبرصية التركية وممثلي أقارب المفقودين من القبارصة اليونانيين وأقارب المفقودين من القبارصة الأتراك. وقرر الفريق العامل، في دورته الثامنة، أن يطلب من رئيسه توجيه رسالة الى رئيس اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص. وفي هذه الرسالة، أعلن الفريق انه كون الرأي الذي مؤداه ان اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين توفر لا آلية كافية فقط، وانما آلية ملائمة أيضا، لايجاد الحلول اللازمة للقضايا المتعلقة الخاصة باختفاء الأشخاص من كلتا الطائفتين. وفضلا عن هذا، قال الفريق ان الأهداف الانسانية المحضة للجنة تتطابق بالضبط مع ولاية الفريق. ومن ثم، فان الفريق مقتنع بأن دوره يجب ألا يتمثل

---

(٨) E/CN.4/1435، الفقرات من ٧٩ الى ٨٣، و E/CN.4/1492، الفقرتان ٦٥ و٦٦-٣.

في أن يحل محل اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين ، وانما بالأحرى في أن يقدم اليها كل المساعدات في نطاق صلاحيته • وبناء على ذلك ، قال الفريق ، باعتبار ذلك اقتراحا عمليا ، انه مستعد جدا لايفاد عضو أو أكثر من أعضائه للانضمام الى رئيس اللجنة وعضويها الآخرين في جنيف أو نيقوسيا ، من أجل مناقشة الطرق الممكنة لتحقيق المزيد من التقدم بصدد هذه المشكلة •وأعرب الفريق عن الأمل في أن ينقل رئيس اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين الفكرة الى العضوين الآخرين اذا رأى انها تتضمن أية ميزة •

دال - السلفادور

معلومات تم استعراضها واحالتها الى الحكومة

٤٧ - تظهر الأنشطة السابقة للفريق العامل فيما يتعلق بالسلفادور في تقريريه السابقين (٩) . وقد ظل الفريق العامل ، منذ تمديد ولايته ، يتلقى معلومات تتعلق باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في السلفادور ويقوم بدراستها . وخلال تلك الفترة ، استعرض الفريق تقارير عن ٩٧٠ حالة اختفاء في السلفادور وأحال الى الحكومة تقارير عن ٨٧٠ حالة اختفاء الى جانب طلبه الخاص بالحصول على المعلومات . ومن بين التقارير البالغ عددها ٨٧٠ تقريرا ، أحيل ٣٨٥ تقريرا الى الحكومة طبقا للاجراء المستعجل الذى يتبعه الفريق . وفيما يتعلق بالقضايا التي استعرضها الفريق العامل ولم يحلها الى الحكومة ، قرر الفريق أن يطلب من مصدر التقارير معلومات اضافية قد تزيد من فرص اجراء تحقيق ناجح ، أو وجد ان التقرير لا يدخل كما يبدو في نطاق ولاية الفريق .

٤٨ - والتقارير الخاصة بحالات اختفاء الأشخاص والتي أحيلت الى الحكومة مقدمة من أقارب الأشخاص المبلغ عن فقدهم ومن المنظمات المعنية بحقوق الانسان في السلفادور نيابة عن الأقارب ومن منظمة غير حكومية ذات مركز استشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وقد تلقى الفريق خلال عام ١٩٨٢ معلومات مفصلة من حكومة النرويج عن اختفاء شخص في السلفادور . ومن بين القضايا البالغ عددها ٨٧٠ قضية التي أحيلت الى حكومة السلفادور منذ تمديد ولاية الفريق ، أبلغ بأن ٦٢ قضية قد حدثت في عام ١٩٧٩ ، و ١٥٠ في عام ١٩٨٠ ، و٢٢٠ في عام ١٩٨١ ، و ٤٣٨ في عام ١٩٨٢ . والتفصيل الشهرى للقضايا التي حدثت في عام ١٩٨٢ هو التالي : كانون الثاني / يناير : ٣٥ ، وشباط / فبراير : ٤٥ ، وآذار / مارس : ٤٩ ، ونيسان / أبريل : ٣٤ ، وأيار / مايو ٤٨ ، وحزيران / يونيه : ٤٩ ، وتموز / يوليه : ٤٠ ، وآب / أغسطس : ٥٠ ، وأيلول / سبتمبر : ٣٥ ، وتشرين الأول / أكتوبر : ٣٢ ، وتشرين الثاني / نوفمبر ٢١ .

٤٩ - وفي القضايا التي أحيلت الى الحكومة ، قدمت معلومات عن هوية الأشخاص الذين أبلغ عن فقدهم (الاسم واللقب) وتاريخ القبض عليهم ومكان القبض على وجه الدقة (أشارت أكثرية التقارير الى الوقت أيضا) . وفي حالات كثيرة ، ذكر عمر الشخص المفقود ومهنته ، والمهن التي تواتر ذكرها في التقارير أكثر من غيرها هي : طالب ، وعامل (ماهر وغير ماهر) ومزارع (Campesinos) . وقد أبلغ ان معظم عمليات القبض على الأشخاص حدثت في منزل الشخص المفقود أو في مكان عام محدد أو في سوق أو محطة أتوبيس ، الخ . وأبلغ عن القبض على أشخاص آخرين في مكان عملهم . وأدرجت في كل تقرير بيانات تتعلق بالمسؤولين عن عملية القبض ، ومن بين القوات التي ذكرت الجيش والحرس الوطني والشرطة الوطنية وشرطة الخزانة (Policia de Hacienda) ، والقوات المشتركة أو قوات الأمن ،

---

(٩) E/CN.4/1435 ، الفقرات من ٨٤ الى ١٠١ المرفق الثالث عشر ، و E/CN.4/1435/Add.1 ، الفقرة ٦ ، و E/CN.4/1492 ، الفقرات من ٦٧ الى ٨٧ ، المرفق التاسع والمرفق العاشر والمرفق الحادى عشر ، و E/CN.4/1492/Add.1 ، الفقرات ١١ و ١٢ و ١٩ .

وحددت بعض التقارير الوحدة المعنية بالذات من الادارة المتورطة في ذلك • وفي بعض القضايا، قيل ان المركبات الرسمية التابعة للقوات المسلحة أو الشرطة قد استخدمت • وفي عدد من القضايا، أبلغ ان أشخاصا مسلحين يرتدون ملابس مدنية اضطلعوا بمسؤولية القبض على الأشخاص المعنيين، وفي بعض القضايا، ذكر مكان الاعتقال الذى أقتيد اليه الشخص • وفي حالات قليلة، تضمنت الملفات المرسلة الى الحكومة بيانات تفصيلية أدلى بها الشهود، وفي احدى القضايا، قدم موظف حكومي سابق تقريرا عن اشتراكه في مفاوضات مع السلطات العسكرية من أجل اطلاق سراح معتقل لايزال مفقودا • وأبلغ الفريق انه فيما يتعلق بجميع القضايا تقريبا، كانت الالتماسات المقدمة لتنفيذ الاحضار أمام المحكمة والزيارات التي تمت لمكاتب ادارات الأمن عديمة الجدوى •

٥٠ - ومن بين التقارير التي أحيلت الى الحكومة في عام ١٩٨٢، تعلقت خمسة تقارير بأطفال لم تتجاوز أعمارهم ٢٢ سنة وبستة وأربعين قاصرا تراوحت أعمارهم بين ١٣ و١٧ سنة • وفي الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل مع ممثلي حكومة السلفادور (أنظر أدناه)، استرعى الفريق الانتباه الى ما تلقاه من بيانات الاعراب عن القلق بشأن التقارير الخاصة باختفاء القصّر • واسترعى الفريق العامل انتباه الحكومة أيضا الى التقارير الخاصة باختفاء أشخاص يعملون لدى المنظمات المعنية بحقوق الانسان وأشخاص يساعدون أقارب الأشخاص المفقودين • وقد أحيلت الى الحكومة أربعة من هذه التقارير في عام ١٩٨١ وثلاثة منها في عام ١٩٨٢ • وفي ثلاث من قضايا عام ١٩٨١، أبلغ عن وجود شهود لعملية القبض ووردت معلومات تفيد بأن الأشخاص يعتقلون في ثكنات سلاح الفرسان في سان سلفادور • وفي اثنتين من قضايا عام ١٩٨٢، أعلن بوضوح ان عمليتي القبض شوهدتا؛ كما وردت معلومات في هاتين القضيتين تفيد بأن الشخصين محتجزان في المقر الرئيسي لشرطة الخزانة في سان سلفادور • وفيما يتعلق بهذه القضايا، يلتقي الفريق العامل مع اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات في طلبها (القرار ١٩٨٢/٥) أن تولي لجنة حقوق الانسان عناية خاصة لحماية الأشخاص بمن فيهم الأقارب الذين يسعون بنشاط لمعرفة مكان وجود الأشخاص المفقودين والذين يقدمون معلومات عن هؤلاء الأشخاص المفقودين •

معلومات وآراء واردة من المنظمات التي تمثل أقارب الأشخاص المفقودين

٥١ - تلقى الفريق العامل، منذ تمديد ولايته، معلومات وآراء شفهية وخطية، تتعلق باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في السلفادور، من منظمات تعمل بالنيابة عن أقارب الأشخاص المفقودين • وقد استرعي انتباه الفريق العامل الى الزيادة الكبيرة في عدد التقارير الخاصة بحالات الاختفاء ولاسيما منذ الانتخابات التي أجريت في آذار/ مارس ١٩٨٢، بيد انه ذكر انه قد لوحظ انخفاض في عدد حالات الاختفاء في الفترات التي سبقت قيام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باصدار شهادة لبرلمان ذلك البلد (الكونغرس) عن حالة حقوق الانسان في السلفادور؛ ولوحظت زيادة بعد هذا الحدث • وأحيط الفريق العامل علما بأن حالات الاختفاء في السلفادور كانت تحدث بعد القبض على الشخص من قبل قوات الأمن التي كانت ترتدى الزى الرسمي في نصف الحالات تقريبا • وأخبر الفريق أن الضحايا لم يشاهدوا ثانية على الاطلاق أو أن جثثهم وجدت فيما بعد، وبها، بصورة دائمة تقريبا، علامات تدل على التعذيب • وقد أدى الطابع المنتظم لحالات الاختفاء وارتفاع عددها الى أن يقول البعض ان الحكومة تبنّت " الاختفاء باستخدام القوة" كطريقة رسمية للتعامل مع الخصوم السياسيين • واسترعي الاهتمام بشكل خاص الى حقيقة أن أعمار

معظم القصّر الذين أبلغ عن اختفائهم كانت تتراوح بين ١٢ و١٧ سنة • وأعرب أيضا عن القلق على المشتغلين المعنيين بحقوق الانسان ومثلي أقارب الأشخاص المفقودين الذين قبض عليهم ثم اختفوا• وقدم عدد من التقارير الى الفريق وصف فيها معتقلون سابقون الأحوال السائدة في السجن ومعاملة السجناء ، وقال أحدهم انه اعتقل سرا وظل مفقودا بعض الوقت • وتلقى الفريق كذلك معلومات من احدى المنظمات تفيد بأن أشخاصا بعينهم ممن أبلغ عن فقدهم قد أطلق سراحهم أو يحتجزون احتياطيا بشكل رسمي في السجون •

٥٢ - كذلك زوّدت المنظمات المعنية بحقوق الانسان الفريق العامل بمعلومات عن عمل الجهاز القضائي في السلفادور • وتفيد التقارير بأن الجهاز القضائي يعمل في الوقت الحالي على نحو ملائم عندما يتناول مسائل مدنية صرفة وغير سياسية ، ولكن فيما يتعلق بالحكومة أو القوات المسلحة أو قوات الأمن ، لا تستطيع المحاكم والقضاة العمل على منع اختفاء الأشخاص أو اطلاق سراح المعتقلين حتى عندما يعرف مكان الشخص المفقود على وجه التحديد ، أو معاقبة مرتكبي الأعمال التعسفية• وقد أحاط الفريق العامل فيما مضى لجنة حقوق الانسان علما باللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في وضع السجناء السياسيين والأشخاص المختفين ، التي أنشأتها حكومة السلفادور في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ • وقد حددت هذه اللجنة أماكن احتجاز الأشخاص المفقودين ، واكتشفت المدافن السرية التي دفن فيها الأشخاص المفقودين الذين قتلوا ، وحددت الموظفين المسؤولين عن ذلك • وتقدمت اللجنة الخاصة أيضا بتوصيات من أجل اقامة الدعوى على الموظفين الذين نسبت اليهم المسؤولية عن هذه الأعمال ، وحظر استخدام أماكن سرية للاعتقال • وتضمن التقرير الأخير للفريق العامل معلومات مفادها ان هذه التوصيات لم تنفذ ، ولم ترد أية معلومات منذ ذلك الوقت بشأن تنفيذها • وقد تلقى الفريق العامل خلال مدة ولايته الحالية مناشدات لزيارة السلفادور كيما يطلع مباشرة على المشكلة ويساعد في وضع حد لاختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية •

معلومات وآراء قدمتها حكومة السلفادور

٥٣ - تلقى الفريق العامل ، في خلال الفترة التي انقضت منذ تمديد ولايته ، معلومات خطية من حكومة السلفادور ، واجتمع ، في دورته الثامنة ، مع الممثل الدائم للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف • وقد عرض ممثل السلفادور المشكلة الخاصة بما أبلغ عنه من اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية ، في السياق الشامل للوضع الصعب القائم في البلد • واسترعى ممثل السلفادور الانتباه الى عملية تحقيق الديمقراطية التي تجرى من خلال الاصلاحات ، ولاسيما الاصلاحات الاقتصادية والزراعية • وأبلغت الحكومة الفريق انه منذ انتخابات آذار / مارس ١٩٨٢ ، لوحظ انخفاض في أعمال العنف في السلفادور وان هذا الاتجاه مستمر • وأحاط ممثل السلفادور الفريق علما ببرنامج الاصلاح المؤسسي الذي باشرته الحكومة الجديدة والذي يتضمن انشاء لجنة لحقوق الانسان من أجل معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الانسان وخاصة تعزيز حقوق الانسان وحمايتها • وفي ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، حلف أعضاء هذه اللجنة السبعة ، الذين يمثلون قطاعات البلد المختلفة ، اليمين بمناسبة توليهم هذا العمل •

٥٤ - كذلك أبلغت الحكومة الفريق العامل ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر تواصل الأنشطة المتعلقة بتتبع الأثر في السلفادور وان الحكومة تعهدت بابلاغ هذه المنظمة ، على نحو منتظم ، بجميع حالات القبض على الأشخاص • وعلاوة على ذلك ، أنشأت القوات المسلحة لجنة مراقبة لمعالجة

أي أعمال تعسفية ، كما نظمت دورات ومؤتمرات لتوعية العسكريين بالقانون الانساني وحماية السجناء • ونفى ممثل السلفادور نفيا باتا ممارسة حكومته للأعمال الخاصة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية أو السماح بها ، وأكد من جديد التزام حكومته بالاحترام التام لحقوق الانسان • وتلقى الفريق وصفا تفصيليا للطرق المستخدمة للتحقيق في التقارير المتعلقة بحالات الاختفاء ، كما أحيط الفريق علما بالخطوات التي يجرى اتخاذها لتعزيز السلطة القضائية • ومسألة التقارير المتعلقة باختفاء القصر ذات أهمية خاصة للحكومة ، وتبذل الجهود لتقصي حقيقتها • وعموما ، يسلم القاصر الذى يقبض عليه الى والديه •

٥٥ — وقد تلقى الفريق العامل ، منذ تمديد ولايته ، معلومات من حكومة السلفادور بشأن ٨٣ شخصا كان الفريق قد أحال قضاياهم الى الحكومة • وفي ١٦ قضية أعلنت الحكومة انها لم تجد ، بعد اجراء التحقيقات ، أى بيان مسجل بالقبض على الشخص أو اعتقاله • وفي ٥٢ قضية ، أعلنت الحكومة ان الشخص محتجز رهن المحاكمة أو تحت تصرف السلطات • وفي حوالي ٤٠ من القضايا الاثنتين والخمسين ، قدمت الحكومة معلومات مفصلة عن حالة الاجراء القضائي المتعلق بالشخص المعني بما في ذلك المحكمة المكلفة بالنظر في القضية • وفي ١٤ قضية ، أبلغ الفريق باطلاق سراح الشخص المعني ، وفي قضية واحدة ، أعلنت الحكومة ان الشخص انتحر • وأبلغ ممثل السلفادور الفريق أيضا برغبته في التدقيق في قائمة أسماء السجناء المحتجزين في السلفادور بمقابلتها بأسماء الأشخاص الذين أبلغ الفريق عن اختفائهم • وبناء على طلب الفريق ، زودت الأمانة العامة البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بقائمة مرتبة أبجديا بالقضايا المسجلة وأبلغت البعثة الدائمة باستعداد الأمانة العامة لمساعدة البعثة الدائمة في هذه المسألة •

٥٦ — وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في السلفادور ، التي تناولها الفريق العامل منذ انشائه •

أولا — قضايا استلمها الفريق العامل	١ ٤٨٥
ثانيا — قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	١ ٣٣٢
ثالثا — ردود متلقاة تتعلق ، على وجه التحديد ، بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة(١٠)	٨٩
ألف — ردود من الحكومة	٧٢
باء — ردود من مصادر أخرى	١٧

(١٠) (أ) أشخاص ألقي القبض عليهم وموجودون في السجن : ٦٥
(ب) أشخاص أطلق سراحهم من الاعتقال : ٢١
(ج) أشخاص طلقاء : ١
(د) أشخاص سلجت وفاتهم رسميا : ٢

وبالاضافة الى الأرقام الواردة في البند الثالث أعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة تتعلق بقضايا أخرى على النحو المشار اليه في النص •

هاء - غواتيمالا

معلومات تم استعراضها واحالتها الى الحكومة

٥٧ - تظهر الأنشطة السابقة للفريق العامل فيما يتعلق بغواتيمالا في تقريريه السابقين (١١). وقد استمر الفريق هذا العام يتلقى تقارير عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في غواتيمالا ، واستعرض الفريق ٤٢٣ تقريرا عن حالات اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية وأحال الى الحكومة معلومات عن ١٣٩ قضية الى جانب طلبه الخاص بالحصول على المعلومات . ومن بين التقارير البالغ عددها ١٣٩ تقريرا ، تم ارسال تسعة تقارير طبقا للاجراء المستعجل . وفيما يتعلق بالقضايا التي استعرضها الفريق العامل ولكنه لم يحلها الى الحكومة ، قرر الفريق أن يطلب من مصدر التقارير معلومات اضافية قد تزيد من فرص اجراء تحقيق ناجح ، أو وجد أن التقرير لا يدخل كما يبدو في نطاق ولاية الفريق .

٥٨ - والتقارير الخاصة بحالات الاختفاء والتي أحيلت الى الحكومة مقدمة من أقارب الأشخاص المبلغ عن اختفائهم ، ومن منظمات تنوب عن الأقارب ، ومن منظمة غير حكومة ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن أصل التقارير التي أحيلت الى حكومة غواتيمالا هذا العام ، والبالغ عددها ١٣٩ تقريرا ، أبلغ ان أربع حالات من تلك الواردة بها في عام ١٩٨١ وان ١٣٥ حالة حدثت في عام ١٩٨٢ . والتفصيل الشهري للقضايا التي حدثت في عام ١٩٨٢ هو التالي : كانون الثاني / يناير : ٢٨ ، وشباط / فبراير : ١١ ، وآذار / مارس : ٣ ، ونيسان / أبريل : ٦ ، وأيار / مايو : ١٨ ، وحزيران / يونيه ١٩ ، وتموز / يوليه : ١٦ ، وآب / أغسطس : ٣ ، وأيلول / سبتمبر : ٣١ . وفي التقارير التي أحيلت الى الحكومة ، قدمت معلومات عن هوية الأشخاص الذين أبلغ عن فقدهم (الأسم واللقب) وتاريخ القبض عليهم ومكان القبض (أشارت بعض التقارير الى الوقت أيضا) . وكان سبعة عشر شخصا من المفقودين المبلغ عنهم هم من النساء ، وأبلغ ان أعمار ١٢ شخصا كانت ١٧ سنة فأقل . وكان مكان القاء القبض الذى تواتر الابلاغ عنه أكثر من غيره هو منزل الشخص المفقود أو منزل أسرته ، مع انه ، في قضايا كثيرة ، ذكرت المدينة التي تم القبض فيها فقط . وفي قضايا أخرى ، قبض على الشخص في مكان عمله . وفي بعض القضايا ، ذكر عمر الشخص المفقود ومهنته ، والمهن التي تواتر ذكرها في التقارير أكثر من غيرها هي : طالب ، ومزارع (Campesino) ومدرس أو أستاذ جامعي ، وعامل . وتضمنت جميع التقارير التي أحيلت الى الحكومة بيانات من المصدر تصف الذين اضطلعوا بمسؤولية القبض على الشخص المفقود . وأبلغ ان معظم عمليات القبض نفذت بواسطة أشخاص مسلحين يرتدون ملابس مدنية ، وتمت عمليات قبض أخرى بمعرفة الشرطة القضائية والجيش وادارة التحقيقات الفنية (Departamento de Invstigaciones Técinas) والشرطة الوطنية وقوات الأمن . والمعلومات الواردة بخصوص حالات الاختفاء في غواتيمالا ليست بنفس الدرجة من التفصيل والدقة التي اتسمت بها المعلومات التي أتيحت فيما يتعلق ببعض البلدان الأخرى لانه يدعى ان هناك صعوبات في اخراج المعلومات من البلد .

---

(١١) E/CN.4/1435 ، الفقرات من ١٠٧ الى ١١٦ ، المرفق الرابع عشر ، و E/CN.4/1492 ، الفقرات من ٩١ الى ١٠٢ ، المرفقان الثاني عشر والثالث عشر ، و E/CN.4/1492/Add.1 ، الفقرة ١٩ .

معلومات وآراء واردة من المنظمات التي تمثل أقارب الأشخاص المفقودين

٥٩ - تلقى الفريق العامل ، خلال فترة ولايته الحالية ، معلومات وآراء شفهية وخطية على السواء بخصوص اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في غواتيمالا ، من جملة مصادر من بينها منظمات تنوب عن أقارب الأشخاص المفقودين . وقد جرى التشديد على عرض حالات الاختفاء في السياق الشامل لحقوق الانسان في غواتيمالا . وعلى وجه الخصوص ، وصف مناخ عنف واسع الانتشار ، وذكر انه لوحظت خلال عام ١٩٨٢ زيادة في حالات الاختفاء . واسترعي الانتباه أيضا الى الصعوبات الخاصة التي قالت المنظمات انها تواجهها في جمع معلومات مفصلة عن حالات الاختفاء وارسال هذه المعلومات الى الفريق . ونتيجة ذلك ان التقارير التي سجلها الفريق العامل أقل من العدد الاجمالي لما حدث فعلا وان التفاصيل المرغوب فيها ليست متاحة كلها في كثير من القضايا . وقد أبلغ الفريق العامل انه ، في عدد كبير من القضايا ، عندما اكتشفت جثة شخص بعد انقضاء بعض الوقت على القبض عليه ، لم ترسل المنظمة القضية الى الفريق لأنها اعتبرت الأمر اغتيالا .

٦٠ - وقد تلقى الفريق العامل أيضا معلومات عن قضايا قليلة اعتقل فيها سرا الشخص المقبوض عليه ، فترة من الوقت ، ثم أطلق سراحه نتيجة ضغط دولي في أغلب الأحوال . وأعربت المنظمات التي اتصلت بالفريق عن قلقها لأن الصحفيين والقساوسة والراهبات هم أهداف خاصة لحالات اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية . وأشير الى القبض على خمسة من رجال الدين مؤخرا ، عادة أحدهم الى الظهور بفضل الضغط الذي حدث من خارج البلد ، ولكن الأربعة الآخرين مازالوا مفقودين . وفي حين ان الاهتمام الدولي قد يكون مفيدا بالنسبة للأشخاص المعروفين ، فقد ذكر ان هذا لم يحقق فائدة لأشخاص كثيرين غير معروفين قبض عليهم ولم يظهروا ثانية على الاطلاق . وأحيط الفريق علما كذلك بقرارات الحكومة التي ، طبقا لما أوردته المنظمات جعلت سبل الانتصاف بواسطة الاحضار الى المحكمة (habeas corpus) أو الحماية (amparo) غير مجدية سواء لتحديد مكان وجود الشخص المفقود أو للتوصل الى اطلاق سراح المحتجزين على نحو غير قانوني .

معلومات وآراء واردة من حكومة غواتيمالا

٦١ - تلقى الفريق العامل ، منذ تمديد ولايته ، معلومات خطية من حكومة غواتيمالا ، واجتمع ، في دورتيه السابعة والثامنة ، مع ممثلي الحكومة . وقد أبلغ الفريق العامل ان الحكومة التي تولت الحكم في غواتيمالا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٢ حددت لنفسها كهدف وطني الاحترام التام لحقوق الانسان وان هذا ينعكس في المادتين ٥ و ٢٣ من النظام الأساسي للحكومة ، وتنص المادة ٥ ، في جملة أمور ، على انشاء جميع الآليات اللازمة لمراعاة حقوق الانسان وصونها على نحو فعال وغير مقيد ، وتنص المادة ٢٣ أيضا في جزء منها على أنه يجب على سلطات الدولة ، على جميع المستويات ، وفي نطاق اختصاصها ، أن تعمل ، بدقة واجتهاد بكل الوسائل القانونية المتاحة لها ، على أن تكفل المراعاة التامة لضمانات وحقوق الأفراد وحماية هذه الضمانات والحقوق بأقصى ما يمكن من الفعالية . وكرر ممثل غواتيمالا تأكيد اهتمام الحكومة بالتعاون مع الهيئات الدولية في المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ولاسيما مع الفريق العامل . وقد عينت الحكومة ممثلا خاصا للعمل على استمرار الاتصالات مع الفريق ، وأبلغت الفريق انه تم اصدار تعليمات الى السلطات المعنية لاجراء تحقيقات فيما يتعلق ضمن أمور أخرى ، بالتقارير الواردة الى الفريق العامل . وعلى وجه الخصوص ، أنشئ مكتب خاص

في نطاق المديرية العامة للشرطة الوطنية يمكن فيه الاحتفاظ بملفات التقارير المتعلقة بحالات الاختفاء • ويضطلع هذا المكتب بالمسؤولية عن اجراء التحقيقات اللازمة • وأشارت الحكومة الى انها لا يمكن أن تكون مسؤولة عن الأحداث التي وقعت في ظل نظم الحكم السابقة ، ولكن تحقيقات ستجرى لتحديد أماكن وجود الأشخاص المختفين وستبدأ محاكمات ، حسب الاقتضاء ، للمعاقبة على أية جرائم • وأبلغت الحكومة الفريق أيضا بانشاء وعضوية مجلس الدولة الذى يتولى مهمة تقديم المشورة الى الحكومة بخصوص المسائل المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد •

٦٢ - وفي هذا العام ، قدمت حكومة غواتيمالا معلومات عن قضيتين أحالهما اليها الفريق العامل طبقا للاجراء المستعجل الذى يتبعه • وفي كلتا القضيتين أبلغت الحكومة أن الشخصين قد أطلق سراحهما بعد أن أظهر التحقيق انهما لم يرتكبا الجرائم التي اتهما بارتكابها • وفيما يتعلق بسبع قضايا أخرى ، أبلغت الحكومة الفريق العامل ان تحقيقا يجرى في هذا الصدد وان الفريق سيحاط علما بالنتائج •

٦٣ - وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في غواتيمالا ، التي تناولها الفريق العامل منذ انشائه •

أولا - قضايا استلمها الفريق العامل	١٣٣٤
ثانيا - قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	١٠٥٠
ثالثا - ردود متلقاة تتعلق ، على وجه التحديد ، بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (١٢)	١١
ألف - ردود من الحكومة	٤
باء - ردود من مصادر أخرى	٧

(١٢) أشخاص طلقاء : ١١

بالاضافة الى الأرقام الواردة في البند الثالث أعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة فيما يتعلق بقضايا أخرى على النحو المشار اليه في النص •

واو - هندوراس

معلومات تم استعراضها واحالتها الى الحكومة

٦٤ - تظهر الأنشطة السابقة للفريق العامل فيما يتعلق بهندوراس في تقريريه السابقين (١٣) . وقد تلقى الفريق ، منذ تمديد ولايته ، معلومات عن حالات الاختفاء المبلغ عن حدوثها باستخدام القوة أو دون طواعية في هندوراس ، من أقارب الأشخاص المبلغ عن اختفائهم ، ومن المنظمات المعنية بحقوق الانسان نيابة عن الأقارب ، ومن منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٦٥ - وقد استعرض الفريق العامل خلال هذا العام تقارير عن ٣٢ حالة اختفاء أشخاص في هندوراس ، وأحال الى الحكومة معلومات عن ٢٧ قضية الى جانب طلبه الخاص بالحصول على المعلومات . وقد أحيلت خمس من القضايا الـ٢٧ طبقا للاجراء المستعجل . وفيما يتعلق بالقضايا التي استعرضها الفريق العامل ولكنه لم يحلها الى الحكومة ، قرر الفريق أن يطلب من مصدر التقارير معلومات اضافية قد تزيد من فرص اجراء تحقيق ناجح ، أو وجد ان التقرير لا يدخل كما يبدو في نطاق ولاية الفريق . كما طلب الفريق العامل من الحكومة تفاصيل اضافية بخصوص النقاط الواردة في رد قدمته الحكومة بشأن ما أبلغ عنه من اختفاء اثنين من الرعايا الأجانب في هندوراس في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ .

٦٦ - وتتضمن جميع التقارير عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية ، التي أحيلت الى الحكومة خلال ١٩٨٢ ، تفاصيل عن هوية الأشخاص المفقودين (الاسم واللقب) وتاريخ القبض عليهم ومكان القبض (أشارت أكثرية التقارير الى الوقت أيضا) وبعض التفاصيل عن الأشخاص المسؤولين عن عملية القبض . وفي بعض القضايا ، ذكر عمر الشخص المفقود ومهنته أو نشاطه ، كما أبلغ عن وجود شهود . ونادرا ما ذكرت معلومات عن أية خطوات قانونية أو ادارية قد تكون اتخذت بالنيابة عن الشخص المفقود . وفي بعض الحالات ، ذكر ان الشخص قبض عليه في مكان عمله أو في ثكنات عسكرية أو في أماكن في الشارع ، ولكن ، في معظم الحالات ، لم يبين سوى البلدة أو المدينة التي تم فيها القبض على الشخص . وذكرت التقارير ان الشخص المفقود قد ألقي القبض عليه بواسطة مديرية التحقيقات الوطنية (D.I.T. Directorio Nacional de Investigaciones) أو شرطة الخزانة أو قوات الأمن . وقد أبلغ ان احدى عشرة قضية من القضايا التي أحيلت الى الحكومة حدثت في عام ١٩٨١ ، وان القضايا الست عشرة المتبقية حدثت في عام ١٩٨٢ . وفي حين ان القضايا التي تناولها الفريق العامل في تقريره الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين تتعلق في المقام الأول بلاجئين في هندوراس ، فان القضايا التي جرى تناولها هذا العام تخص ، بصفة رئيسية ، مواطنين من هندوراس .

---

(١٣) E/CN.4/1492 ، الفقرات من ١٠٦ الى ١٠٩ و E/CN.4/1492/Add.1 ، الفقرتان ١٣ و ١٩ .

معلومات وآراء واردة من حكومة هندوراس

٦٧ - تلقى الفريق العامل ، منذ تمديد ولايته ، معلومات خطية من حكومة هندوراس . وقد أبلغت حكومة هندوراس الفريق باهتمامها الشديد بالحفاظ على مناخ يتسم بالهدوء واحترام حقوق الانسان والتمتع الكامل للجميع بالحريات العامة . وأكدت الحكومة للفريق أيضا استعدادها للعمل معه على نحو وثيق وللتعاون معه على أفضل وجه ممكن . وأبلغ مدير مركز حقوق الانسان الفريق العامل في دورته الثامنة ان وزير الشؤون الخارجية في هندوراس قد طلب في اجتماع عقد معه ابلاغ الفريق العامل بالتزام حكومة هندوراس باحترام حقوق الانسان وبالتعاون مع الفريق العامل في توضيح القضايا المعروضة عليه .

٦٨ - ومنذ تمديد ولاية الفريق العامل ، قدمت حكومة هندوراس اليه معلومات تتعلق بثلاث قضايا اختفاء كان الفريق العامل قد أحالها الى الحكومة . وفيما يتعلق باثنين من الرعايا الأجانب أبلغ عن اختفائهما في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، أبلغت الحكومة انهما قد غادرا البلد . ومع ذلك ، فان هذين الشخصين لم يظهرا ثانية حتى تاريخ هذا التقرير . وبالنسبة لاحدى القضايا ، أبلغت الحكومة الفريق ان السلطات لم تقبض على الشخص المعني ولكن الصحف ذكرت ان معتقلي الشخص قد أطلقوا سراحه . وبالاضافة الى ذلك ، أبلغت حكومة هندوراس رئيس الفريق العامل ، في عدد من القضايا ، انها تجرى تحقيقا شاملا فيما ورد بالتقارير عن اختفاء الأشخاص التي عرضها الفريق على الحكومة .

٦٩ - وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في هندوراس ، التي تناولها الفريق العامل منذ انشائه .

أولا - قضايا استلمها الفريق العامل	٧١
ثانيا - قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٦٦
ثالثا - ردود متلقاة تتعلق ، على وجه التحديد ، بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة(١٤)	٩
ألف - ردود من الحكومة	٢
باء - ردود من مصادر أخرى	٧

(١٤) أشخاص طلقاء : ٩

بالاضافة الى الأرقام الواردة في البند الثالث أعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة فيما يتعلق بقضايا أخرى على النحو المشار اليه في النص .

زاى — اندونيسيا

معلومات تم استعراضها واحالتها الى الحكومة

٧٠ — تظهر أنشطة الفريق العامل السابقة فيما يتصل بأندونيسيا في تقريريه السابقين (١٥) . فقد أحال الفريق العامل في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ الى حكومة اندونيسيا معلومات عن ٢٣ حالة اختفاء تم التبليغ عنها مشفوعة بطلب للحصول على معلومات في ذلك الصدد . وقد تم الابلاغ بأن معظم حالات الاختفاء حدثت في الفترة بين شباط/ فبراير وحزيران / يونيه ١٩٧٩ ، كما تم الابلاغ بحدوث حالة واحدة في عام ١٩٧٧ وحالتين في عام ١٩٧٨ وحالة واحدة في عام ١٩٨٠ . وفيما يتعلق بالنبأ الأخير ، فقد نما الى علم الفريق ، من مصدر غير حكومي ، وبعد احالة التقرير الى الحكومة ، أن الشخص المعني موجود رهن الاحتجاز في أحد سجون ديلي . ولكن هذا الخبر لم يؤكد رسميا ، أما فيما يتعلق بحالات الاختفاء الاثنتين والعشرين المتبقية ، فقد تم الابلاغ بأن اثنتي عشرة حالة حدثت ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، نتيجة استسلام الأشخاص المعنيين للسلطات العسكرية ، كما تم الابلاغ بأن اثنين وقعا في الأسر في حين ألقي القبض على أربعة آخرين . وتم الابلاغ بأن أحد الأشخاص اختفى من السجن في حين شوهد آخر على شاشة التلفزيون بصفة أسير قبل أن يختفي . وتم الابلاغ بأن معظم هؤلاء كانوا على علاقة بالجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية (FERTILIN) .

٧١ — واتصل الفريق العامل ، خلال عام ١٩٨٢ ، مرة ثانية بالحكومة وقدم اليها طلبات للحصول على معلومات . وقد ذكر ممثل اندونيسيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، أنه لا تتوفر معلومات اضافية لتقديمها الى الفريق العامل . وجاء في تلك الرسالة أن حكومة اندونيسيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أبرمتا اتفاقا لغرض استقصاء الحقائق المتعلقة بالأشخاص المزعوم اختفاؤهم واقتفاء أثرهم أيضا ، واقترحت الرسالة أن يتصل الفريق العامل بتلك اللجنة للحصول على المعلومات الملائمة عن هذه المسألة . وأكد الممثل الدائم أيضا على أنه لا يمكن أن يتوقع من الحكومة الاندونيسية أن تتمكن من العثور على الأشخاص المزعوم اختفاؤهم حيث أن الظروف المتعلقة بهؤلاء الأشخاص تخرج عن نطاق سيطرة الحكومة الاندونيسية . وقد تم ذلك الاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر . والفريق مدرك للمساهمة التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تيمور الشرقية والتي اشتملت على تقديم المعونة الطبية والغذائية للسكان منذ بضع سنوات ، والتقارير السنوية للجنة المذكورة لأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ متاحة للفريق وهي تبرهن على أن موظفي اللجنة يستطيعون الوصول الى جميع أنحاء ذلك الاقليم بالرغم من صعوبة المواصلات . وقد قاموا بعدد كبير من الاتصالات على الصعيد المحلي . وأحاطوا الفريق العامل علما بأنه تم بالفعل في ربيع عام ١٩٨١ ابرام اتفاق مع الحكومة شمل اضطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالأنشطة الخاصة باقتفاء الأثر .

---

(١٥) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١١٧ — ١٢١ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ١١٠ — ١١٣ .

٧٢ — ويحيط الفريق العامل علما بأن الحكومة الاندونيسية ، عند حدوث معظم حالات الاختفاء المدعى بها ، في ١٩٧٩/١٩٨٠ ، كانت تسيطر على تيمور الشرقية منذ عدة سنوات ، وأنها أعلنت العفو العام الذى بمقتضاه قيل أن عددا من الأشخاص المعنيين قد استسلموا . ولا يسع الفريق العامل ، في هذه الظروف ، الا أن يوصي اللجنة بقبول النهج المقترح الذى ينطوى على قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعمليات الاستقصاء ، وذلك اذا وفرت الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لاقتفاء أثر الأشخاص المختفين . وعليه فان الفريق يحتفظ بموقفه الى أن ترد أخبار أخرى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

٧٣ — وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في اندونيسيا ، التي عالجها الفريق العامل منذ انشائه .

أولا — قضايا استلمها الفريق العامل	٢٣
ثانيا — قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٢٣
ثالثا — ردود متلقاة تتعلق ، على وجه التحديد ، بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (١٦)	١
ألف — ردود من الحكومة	صفر
باء — ردود من مصادر أخرى	١

(١٦) أشخاص مقبوض عليهم وموجودون في السجن = ١ .

حاء - المكسيك

٧٤ - يظهر النشاط السابق للفريق العامل فيما يتصل بالمكسيك في تقريريه السابقين (١٧)، وقد ذكر الفريق أنه تلقى من احدى المنظمات قائمة بأسماء الأشخاص المزعوم اختفاؤهم، وأنه تلقى أيضا من الحكومة معلومات وافية (سبعة ملفات) عما قامت به السلطات من عمليات التحقيق في حالات الاختفاء، المبلغ عنها، مشفوعة بدعوة موجهة الى الفريق لزيارة البلد .

٧٥ - وفي عام ١٩٨١، أحال الفريق الى حكومة المكسيك نسخا من تقارير وردت من الأقارب فيما يتعلق بـ ٤٣ حالة اختفاء باستخدام القوة أو دون طواعية، وقد أحيلت هذه التقارير بعد أن قام الفريق بدراستها مشفوعة بالمعلومات عن عمليات التحقيق في اختفاء الأشخاص التي سبق أن أحالتها الحكومة . وكان من رأى الفريق أن المعلومات الاضافية التي قدمها الأقارب قد تساعد الحكومة على التحقيق في القضايا بتعمق . وقد ادعي بأن حالات الاختفاء هذه حدثت في الفترة بين نيسان / ابريل ١٩٧٤ وتشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠، وتضمنت التقارير تفاصيل عن هوية الأشخاص المفقودين، وفي جميع القضايا تقريبا، وعن تاريخ ووقت ومكان القبض عليهم . وفي عدة قضايا، تم توفير معلومات مؤداها أن الشخص المفقود شوهد وهو رهن الاحتجاز رسميا . وادعي بأن القوات المسؤولة عن الاعتقال أو الاحتجاز هي الشرطة القضائية الاتحادية وشرطة الأمن وقوات شرطة الدولة أو الشرطة البلدية ومجموعات أخرى مختلفة .

٧٦ - وأحاط الفريق العامل اللجنة علما أيضا، في دورتها الثامنة والثلاثين، بالزيارة التي قام بها اثنان من أعضائه الى المكسيك في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ بناء على دعوة من الحكومة . وقد اجتمع عضوا الفريق، خلال تلك الزيارة، بكبار المسؤولين في عدة وزارات ومصالح حكومية وممثلي الرابطات المعنية بالتقارير عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية . وأكدت الحكومة للفريق، خلال الزيارة، أنها على استعداد للتحقيق في تقارير الأقارب التي أحالها الفريق الى الحكومة، وأن الملفات ستفتح، وان كل المسائل التي أثارها الفريق ستعالج خاصة في ضوء الأدلة الجديدة التي قدمها الأقارب . وطلبت الحكومة الى الفريق العامل أن يعلم أقارب المختفين بأن الحكومة مستعدة للتعاون معهم تعاونا تاما وللتحقيق في كل التقارير بدقة الى أن ترضى الأسر . وأحاط أعضاء الفريق ممثلي المنظمات المحلية علما بتوكيدات الحكومة بشأن التحقيق في التقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص وأعرب الممثلون عن استعدادهم لتزويد السلطات بالمعلومات التي يملكونها بشأن اختفاء الأشخاص وذلك كجزء من الجهود المبذولة من أجل حل المسألة . وأعرب الفريق العامل عن تقديره للحفاوة والمساعدة اللتين حظي بهما من جانب حكومة المكسيك وممثلي المنظمات المحلية وقال ان الزيارة ساعدته في فهم حالات الاختفاء باستخدام القوة أو دون طواعية المبلغ عنها في المكسيك، وأحاط الفريق اللجنة علما أيضا بالمعلومات التي تلقاها من الحكومة في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ فيما يتصل بخمسة أشخاص مفقودين مبلغ عنهم .

---

(١٧) E/CN.4/1435، الفقرات ١٢٢-١٣٠؛ E/CN.4/1492، الفقرتان ١٢٠ و ١٢١؛ E/CN.4/1492/Add.1، الفقرات ٢-٩ .

٧٧ — ومنذ الدورة الثامنة والثلاثين للجنة حقوق الانسان ، تلقى الفريق العامل من الأقارب معلومات عن قضايا اختفاء لم يبلّغ عنها في السابق ومعلومات اضافية عن قضايا سبقت دراستها ، وبعد فحص هذه التقارير والمعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة ، أحال الفريق الى الحكومة في ٢٤ آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، عملا بالتفاهم الذى توصل اليه خلال زيارة المكسيك ، معلومات عن ٣٠ شخصا أبلغ عن اختفائهم لم تسبق احالتها الى الحكومة ، ومعلومات اضافية عن تسع قضايا اختفاء سبقت احالتها . وتشير هذه التقارير الى الفترة من حزيران / يونيه ١٩٧١ الى تموز/ يوليه ١٩٨٠ ، والمعلومات التي تتضمنها هذه التقارير تشبه المعلومات الوارد ذكرها في الفقرة ٧٥ أعلاه .

٧٨ — وقد قدمت حكومة المكسيك ، في رسالتين مؤرختين في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر و ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الى الفريق العامل معلومات بالاضافة الى المعلومات الواردة في الفقرة ٧٤ أعلاه . وفيما يتعلق بالقضايا الثلاث والسبعين المذكورة أعلاه والتي أحيلت الى الحكومة ، تلقى الفريق العامل ، منذ انشائه ، من الحكومة معلومات عن ٦٢ قضية ، وتفيد تلك المعلومات مايلي : الشخص قتل في اشتباك مع القوات المسلحة أو أصيب بجروح في اشتباك ثم قام رفاقه بدفنه (٢٨ قضية) ؛ لا توجد قيود بشأن الشخص الذى قد يكون اختطف أو قتل على أيدى مجموعته أو مجموعة أخرى (٢٣ قضية) ؛ الشخص يهرب (بعد الاشتباك مع السلطات عادة) ويختبىء في مكان سرى (سبع قضايا) ؛ الشخص غادر البلد للعيش في الخارج (قضيتان) ؛ الشخص فار من وجه العدالة (قضية واحدة) ؛ أو الشخص اختطف من قبل أفراد مجهولين ثم عثر على جثته محترقة (قضية واحدة) .

٧٩ — ومنذ الدورة الأخيرة للجنة ، تلقى الفريق العامل رسائل من منظمة تمثل أقارب الأشخاص المفقودين في المكسيك ، تحيطه علما بعدم تلقي المعلومات المأمولة من الحكومة عن مكان وجود أو مصير الأشخاص المفقودين وبالمصاعب التي يواجهها الأقارب في بحثهم .

٨٠ — وقيل للفريق العامل بأنه ستتم احاطة الأسر والفريق علما بأية معلومات أخرى قد ترد . وفي هذه الظروف ، لا يقترح الفريق اتخاذ أية اجراءات أخرى بشأن هذه القضايا .

٨١ — وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في المكسيك ، التي عالجها الفريق العامل منذ انشائه .

أولا — قضايا استلمها الفريق العامل	١٠٠
ثانيا — قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٧٣
ثالثا — ردود متلقاة تتعلق على وجه التحديد بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (١٨)	
ألف — ردود من الحكومة	١
باء — ردود من مصادر أخرى	صفر

(١٨) أشخاص سجلت وفاتهم رسميا : ١
وبالاضافة الى الأرقام الواردة في البند (ثالثا) اعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة تتعلق بقضايا أخرى كما أشير اليها في النص .

طاء — نيكاراغوا

٨٢ — تظهر أنشطة الفريق العامل السابقة فيما يتصل بنيكاراغوا في تقريريه السابقين (١٩) ، وقد أحال الفريق العامل خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ الى حكومة نيكاراغوا ٧٠ تقريرا عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية ، حدثت ٦٠ حالة منها في عام ١٩٧٩ و ١٠ حالات في عام ١٩٨٠ • وأحاطت حكومة نيكاراغوا الفريق العامل علما بصعوبة الظروف التي اكتنفت عملية تغيير الحكم في نيكاراغوا في تموز/ يوليه ١٩٧٩ ، والفترة التي أعقبت ذلك والتي لم تبسط فيها الحكومة الجديدة سيطرتها على كامل أراضي نيكاراغوا الا ببطء ، وصرحت الحكومة بأنه يتعذر ، من الناحيتين القانونية والمادية ، اجراء تحقيق في تلك القضايا التي حدثت قبل نهاية عام ١٩٧٩ • وأعرب الفريق العامل عن قلقه ازاء ذلك التصريح وأعرب عن أمله في أن تجرى عمليات التحقيق ، وقد زودت الحكومة الفريق العامل بمعلومات محددة فيما يتعلق بخمس من القضايا العشر التي تم الابلاغ بحدوثها في عام ١٩٨٠ ، فقد ألقي القبض على شخصين ثم أطلق سراحهما ، واحتجز أحد الأشخاص لتقديمه للمحاكمة ولم يسفر التحقيق في قضيتين اثنتين عن أية نتائج •

٨٣ — وقد تلقى الفريق العامل ، منذ تمديد ولايته ، تقريرا قدمه الأقارب عن اختفاء أحد عشر صيادا من سلفادور بعد أن قامت سلطات نيكاراغوا حسب ما جاء في التقرير بحجز قاربهم بتهمة الصيد غير القانوني في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ • وأفاد الأقارب بأنهم تلقوا معلومات من أصدقاء قالوا انهم رأوا القارب في أحد موانئ نيكاراغوا ، وأشاروا كذلك الى أن اذاعة صوت نيكاراغوا قد أعلنت نبأ حجز القارب • وقال الأقارب في تقريرهم انهم قاموا بزيارة نيكاراغوا وعلموا بأن أسماء بعض الأشخاص المفقودين مقيدة في أحد سجلات السجون وبأن أحد السجناء أكد أن السلفادوريين المفقودين قد احتجزوا هناك • وذكر الأقارب كذلك في تقريرهم أن وزارة خارجية سلفادور قد قدمت شكاوى الى حكومة نيكاراغوا غير أنها لم تتلق أية معلومات ، وقرر الفريق العامل ، في دورته الثامنة ، احالة المعلومات المتلقاة عن هذه القضايا الى حكومة نيكاراغوا مشفوعة بطلب تزويده بالمعلومات •

٨٤ — وأجابت البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، بأن حجز سفن الصيد الأجنبية بسبب الصيد غير القانوني انما هو أمر شائع الحدوث وأن القارب المحجوز قد أخذ الى أقرب ميناء ثم ترك وشأنه بعد أن دفع غرامة ، وفيما يتعلق بالقضية التي قدمها الفريق العامل ، فقد أحاطت حكومة نيكاراغوا وزارة خارجية سلفادور علما ، ردا على طلب الأخيرة تزويدها بالمعلومات ، بأنه بعد القيام بالاستقصاءات لم يتم الحصول على أية معلومات عن مكان قارب الصيد ذلك • وأحاطت الحكومة الفريق علما برغبتها في مواصلة التعاون معه وقالت انها تشاطر الأقارب مخاوفهم وأعربت عن أملها في توضيح الوضع •

---

(١٩) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١٣١ — ١٤٤ ، المرفق الخامس عشر ؛ E/CN.4/1435 ، الفقرة ٣ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ١٢٢ — ١٣٠ ، المرفق الرابع عشر ؛ E/CN.4/1492/Add.1 ، الفقرة ١٤ •

٨٥ — واجتمع الفريق العامل ، في دورته التاسعة ، بأحد ممثلي نيكاراغوا الذى أكد مجددا على رغبة الحكومة في التعاون مع الفريق ، وقال ان حكومة نيكاراغوا قد اعتبرت المسألة منتهية نظرا لعدم تلقيها أى رد من حكومة سلفادور • بيد أنه تم الاتفاق ، خلال الاجتماع بالفريق ، على أن تبذل حكومة نيكاراغوا ، مع الفريق العامل وحكومة سلفادور ، المزيد من الجهود لتوضيح القضية المتعلقة بالصيادين •

٨٦ — وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في نيكاراغوا ، التي عالجها الفريق العامل منذ انشائه •

أولا — قضايا استلمها الفريق العامل	٩٠
ثانيا — قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٨١
ثالثا — ردود متلقاة تتعلق ، على وجه التحديد ، بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (٣٠)	٣
ألف — ردود من الحكومة	٣
باء — ردود من مصادر أخرى	صفر

---

(٣٠) (أ) أشخاص مقبوض عليهم وموجودون في السجن : ١

(ب) أشخاص اطلق سراحهم من الاعتقال : ٢

وبالاضافة الى الارقام الواردة في البند (ثالثا) أعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة تتصل بقضايا أخرى كما أشير اليها في النص •

ياء — الفلبين

٨٧ — يرد وصف الأنشطة التي سبق للفريق العامل القيام بها فيما يتصل بالفلبين في تقريريه السابقين [٢١] . وقد أبلغ الفريق اللجنة أنه أحال الى الحكومة ٣٠٠ تقرير عن حالات اختفاء . وكانت حالات الاختفاء المبلغ عنها قد وقعت في الفترة الممتدة من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ . ورغم عدم احتواء التقارير على التفاصيل التي تتوفر في قضايا أخرى ، فقد أعطيت معلومات في معظم القضايا عن ظروف القاء القبض على الشخص المفقود ، وعن أماكن الاعتقال والقوات العامة التي قامت بالاعتقال ؛ وفي بعض القضايا تم الابلاغ عن وجود شهود . كما أن الفريق العامل أبلغ اللجنة بالمعلومات التي تلقاها من حكومة الفلبين والتي تضمنت تفاصيل عن الحماية القانونية المتوفرة للمعتقلين في الفلبين ومعلومات عامة عن الأشخاص الذين أبلغ عن اختفائهم . وقدمت الحكومة كذلك معلومات تتعلق بثلاث قضايا محددة .

٨٨ — ولم يتلق الفريق العامل في هذا العام تقارير جديدة عن حالات اختفاء في الفلبين ، والتقى الفريق العامل في دورته التاسعة بالممثل الدائم للفلبين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وبممثل وزارة الدفاع في الفلبين الذى كان مكلفا بوجه خاص بتقديم ايضاحات عن حالات الاختفاء المدعى بها . وأحيط الفريق العامل علما بالتزام حكومة الفلبين بالتعاون الكامل مع الفريق العامل لحل القضايا التي أحالها الفريق الى الحكومة . وأوضح ممثل الحكومة أن حكومته غير مسؤولة عن حالات الاختفاء المدعى بها وأنها تتبع سياسة حازمة تقضي بملاحقة أى أشخاص متورطين في أنشطة غير مشروعة ، ويتضح ذلك من المعلومات المقدمة الى الفريق . والمعلومات المحددة التي طلب من الحكومة تقديمها موجودة في مذكرتين شفهيتين ، الأولى بتاريخ ٢ آذار / مارس ١٩٨٢ والثانية بتاريخ ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . وقد قدمت الحكومة في هاتين الوثيقتين المعلومات التالية : ٣٨ شخصا أطلق سراحهم ، و ٦ كانوا أحرارا واستعادوا وظائفهم ، و ٢ هربا من السجن . وفي ٧ قضايا أخرى ، أبلغ عن وفاة الشخص المفقود وتمت ملاحقة الأشخاص المسؤولين . وفيما يتصل بـ ٣٦ قضية ، أجريت تحريات ثبت منها عدم مسؤولية الحكومة . وأفادت الحكومة بأن التحريات مستمرة بشأن ٨٨ قضية (تبحث الحكومة في ٢٩ من الـ ٨٨ قضية عن الأشخاص لأغراض التحقيق الخاصة بها) ، وأن الفريق سوف يحاط علما بالنتائج التي يتم التوصل اليها . وأخيرا ، طلبت الحكومة تفاصيل أكثر عن هوية ٢٤ شخصا أبلغ عن فقدهم حيث لم تكن التفاصيل المعطاة كافية لاجراء التحقيق .

٨٩ — وأشار ممثل الحكومة الى الصعوبات التي يواجهها البحث عن أشخاص لم تحدد هويتهم بشكل كاف في بلد كبير وكثيف السكان كالفلبين . كما شرح ممثل الحكومة خطوات التحقيق المتخذة فيما يتعلق بالتقارير التي قدمها الفريق العامل . وتتضمن هذه الخطوات زيارات خاصة يقوم بها بصفة فريق تحقيق أعضاء من وزارة الدفاع الى مناطق مختارة ، واعطاء تعليمات واضحة للمسؤولين في

---

(٢١) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١٤٥ — ١٤٧ ، و E/CN.4/1492 ، الفقرات ١٣١—١٣٧ ، و E/CN.4/1492/Add.1 ، الفقرتان ١٥ و ١٦ .

كل منطقة . وبالاضافة الى ذلك ، تتبع طريقة عادية للتحقيق لمعالجة شكاوى المواطنين داخل البلد . وقد استطاعت الحكومة في جميع القضايا تقريبا التي تم فيها الحصول على نتائج ابلاغ الأقارب بهذه النتائج .

٩٠ — وفيما يلي موجز احصائي للتقارير المتعلقة باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في الفلبين ، التي تناولها الفريق العامل منذ انشائه .

أولا — قضايا استلمها الفريق العامل	٣٤٠
ثانيا — قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٢٠١
ثالثا — ردود متلقاة تتعلق على وجه التحديد بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (٢٢)	٥٢
ألف — ردود من الحكومة	٥١
باء — ردود من مصادر أخرى	١

---

(٢٢) (أ) أشخاص مقبوض عليهم وموجودون في السجن : ١

(ب) أشخاص أطلق سراحهم من الاعتقال : ٣٨

(ج) أشخاص طلقاء : ٦

(د) أشخاص سجلت وفاتهم رسميا : ٧

وبالاضافة الى الرقم الوارد في البند (ثالثا) أعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة بشأن قضايا أخرى كما أشير اليها في النص .

كاف — أوروغواي

٩١ — يرد وصف الأنشطة التي سبق للفريق العامل القيام بها فيما يتصل بأوروغواي في تقريريه السابقين (٢٣) . وقد أحال الفريق العامل الى حكومة أوروغواي معلومات عن اختفاء ١٩ شخصا مبلغ عنهم حدث في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ . ومن بين الـ ٢٠ حالة اختفاء أبلغ عن وقوع ١٤ حالة في أوروغواي و ٦ حالات خارج البلد المذكور (خمس حالات في الأرجنتين وحالة واحدة في باراغواي) ، وفي هذه القضايا الأخيرة أبلغ أن الشخص المفقود كان يحمل جنسية الأوروغواي وان قوات أمن أوروغواي ألقت القبض عليه أو احتجزته . وتضمنت التقارير المحالة الى الحكومة معلومات عن هوية الشخص المفقود ، بما في ذلك مهنته ، وتاريخ ومكان اختفائه وظروف القبض عليه بشكل عام . ومن بين القوات التي أبلغ عن مسؤوليتها في عملية القاء القبض منظمة تنسيق عمليات مكافحة التخريب وكذلك وحدات عسكرية متنوعة . كما أحال الفريق تقارير من أشخاص سبق اعتقالهم توضح أنهم كانوا معتقلين مع الشخص المفقود في مراكز اعتقال سرية في أوروغواي أو غيرها من البلدان (تحت الاشراف الجزئي من جانب قوات أمن أوروغواي) ، وقدم المعتقلون السابقون تفاصيل عن مراكز الاعتقال وعن الأشخاص الذين يشرفون عليها (٢٤) .

٩٢ — وأحال الفريق العامل خلال هذا العام الى حكومة أوروغواي تقارير تتعلق بـ ١٣ حالة اختفاء ، واحدة منها حدثت في أوروغواي ، و ١١ في الأرجنتين وواحدة في باراغواي . وفي هذه القضايا الأخيرة التي أبلغ عن وقوعها خارج الأرجنتين ، ذكر أن الشخص المفقود يحمل جنسية أوروغواي وان قوات أمن أوروغواي ألقت القبض عليه . وقد وقعت حالات الاختفاء هذه فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ وتماثل المعلومات المتعلقة بهوية الشخص وظروف القبض عليه ما جاء أعلاه في الفقرة ١ . وطبقا لما أبلغ عنه في ١١ من أصل الـ ١٣ قضية ، فقد شوهد الشخص المفقود في مراكز اعتقال بأوروغواي من قبل معتقلين سابقين . كذلك في عام ١٩٨٢ ، كتب الفريق العامل الى حكومة أوروغواي بشأن ٥ قضايا أحيلت اليها في الماضي ، وطلب منها ابلاغه بأي تقدم محرز في متابعة البيانات التي تشير الى احتجاز الشخص المفقود في أماكن معينة .

٩٣ — وتلقى الفريق العامل خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ معلومات مكتوبة ، والتقى في عدد من المناسبات مع ممثلين لحكومة أوروغواي التي قدمت معلومات عامة عن حالات الاختفاء ومعلومات محددة عن ٢٠ قضية . وتتعلق تلك المعلومات العامة بالقضايا التي أحيلت الى الحكومة خلال هذا العام ؛ فقد أرسلت الاحالات مؤخرا فقط ولم يتوفر للحكومة الوقت الكافي للرد عليها . ووضعت حكومة أوروغواي حالات الاختفاء في الاطار العام للموقف والظروف التي تسود أوروغواي في هذه الفترة ، وأوضحت أن القوات الحكومية ، لدى مكافحة التخريب ، قد عملت وفقا للقانون وأنها قدمت جميع

---

(٢٣) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١٥٠ـ١٦٣ ، المرفق السادس عشر ؛ E/CN.4/1435/Add.1 ، الفقرة ٥ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ١٤٢ — ١٤٧ ، المرفق السادس عشر ؛ E/CN.4/1492/Add.1 ، الفقرة ١٨ .

(٢٤) أنظر أيضا الفقرة ٢٧ أعلاه .

المجرمين للقضاء وحاكمتهم • وأن عقوبة الاعدام لم تجر اعادتها في فترة عدم الاستقرار • وطلبت الحكومة اعطاء مشكلة الأشخاص المفقودين بعدها الحقيقي • فقد أبلغ عن وقوع ١٠٠ قضايا فقط في أوروغواي من أصل الـ ١٠٠٠ قضية التي تم الابلاغ عنها • وتبذل الحكومة قصارى جهدها فيما يتصل بهذه القضايا لتحديد مكان وجود الأشخاص ولكنها نفت عن نفسها أي تورط لها أو مسؤولية • أما فيما يتصل بالقضايا التي وقعت خارج البلد ، فقد بذلت الحكومة جهودا عدة للحصول على معلومات وأنشأت مكتبا خاصا لمساعدة أقرباء الأشخاص المفقودين •

٩٤ — وأعلمت الحكومة الفريق ، عند تقديم معلومات عن قضايا محددة ، بأنه فيما يتعلق بالقضيتين اللتين أبلغ عن وقوعهما في ١٩٨٠ ، يوجد الشخصان المشار اليهما في السجن • أما فيما يتصل بالقضايا الأخرى ، فقد غادر شخص واحد البلاد ، بينما سجل وجود ثلاثة أشخاص آخرين في فندق يبعد قليلا عن مكان اختفائهم المدعى به وذلك في يوم اختفائهم ، وهرب شخص واحد من السجن • وقد صدرت أوامر بالقبض على ١٠ أشخاص آخرين لأنشطتهم التخريبية وفيما يتعلق بأحد الأشخاص لا تتوفر أي معلومات •

٩٥ — وفيما يلي ملخص احصائي للتقارير عن حالات اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية التي تتعلق بأوروغواي ، التي تناولها الفريق العامل منذ انشائه •

أولا — قضايا استلمها الفريق العامل	١٣٦
ثانيا — قضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٣٣
ثالثا — ردود متلقاة تتعلق على وجه التحديد بقضايا أحالها الفريق العامل الى الحكومة (٢٥)	٣
ألف — ردود من الحكومة	٣
باء — ردود من مصادر أخرى	صفر

(٢٥) أشخاص مقبوض عليهم وموجودون في السجن : ٣

وبالاضافة الى الأرقام الواردة في البند (ثالثا) أعلاه ، تلقى الفريق ردودا من الحكومة بشأن قضايا أخرى كما أشير اليها في النص •

ثالثا — معلومات تتعلق باختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في جنوب افريقيا وناميبيا

جنوب افريقيا

٩٦ — يرد وصف الأنشطة التي سبق للفريق العامل القيام بها فيما يتصل بجنوب افريقيا في تقريريه السابقين (١) • وقد أثيرت نقطة واحدة محددة هي كيف يمكّن التشريع الحالي من أن يكون اختفاء شخص، من النوع الذي يهتم به الفريق، متفقا تماما مع القانون • كما أشار الفريق الى ثلاث قضايا حدثت في جنوب افريقيا في ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨، وقد قيل أن الرجال الثلاثة المشار اليهم قد ألقي القبض عليهم واعتقلوا طبقا للتشريع المشار اليه • وأبلغت أسر هؤلاء الأشخاص فيما بعد باطلاق سراحهم غير أنه، بقدر ماهو معلوم، لم يتم الاتصال بهم حتى الآن • وتتضمن أحكام التدابير القانونية المترابطة • المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٥٠، وقانون الاجراءات الجنائية لعام ١٩٥٥، وقانون الارهاب لعام ١٩٦٧، وقانون الشرطة المعدل لعام ١٩٨٠ • واستنتج الفريق العامل مبدئيا أن دولة جنوب افريقيا " قد زودت نفسها بجهاز تشريعي يسمح باختفاء شخص بأسلوب قانوني للغاية دون أن يتمكن أقرباؤه من الحصول على أي معلومات عنه " •

٩٧ — وبموجب رسالة بتاريخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠، أحيلت تفاصيل عن القضايا المحددة المذكورة أعلاه الى حكومة جنوب افريقيا مع طلب من الفريق للحصول على أي معلومات قد ترغب الحكومة في ارسالها • كما أحيلت في نفس الرسالة بتاريخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ الأحكام التشريعية المذكورة سابقا مع مايحملها الفريق العامل من تفسير الى حكومة جنوب افريقيا مشفوعة بطلب الفريق أن يتلقى وجهات نظر الحكومة أو أي معلومات أخرى بهذا الشأن • وتكررت الطلبات التي وجهت الى حكومة جنوب افريقيا خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ للحصول على معلومات بشأن القضايا المحددة وبشأن الأحكام التشريعية التي تنظم القبض على الأشخاص واعتقالهم مما يمكن أن يؤدي الى اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية •

٩٨ — ولم يتلق الفريق العامل حتى الآن أي رد على هذه الطلبات كما أنه فشل في الحصول على أي معلومات من أي مصدر آخر في جنوب افريقيا عما اذا كان فهمه للقانون صحيحا • لذلك، فان الفريق لايسعه الا أن يوصي اللجنة بالنظر مجددا في تحليله للتشريع المشار اليه أعلاه والوارد في الوثيقة E/CN.4/1435، الفقرات ١٧٥ — ١٧٧ • ومن الضروري توجيه النظر مرة أخرى الى نطاق النشاط البالغ الاتساع الذي يمكن أن يشمله تعريف " الارهاب " • ونظرا لعدم وجود أي تفسير، لابد من افتراض أن مدى الجرائم الممكنة واسع للغاية حقا، وأن عبء اثبات البراءة بعيدا عن أي شك معقول يقع بالكامل على عاتق المدعى عليه، وذلك على عكس معظم، ان لم يكن كل القوانين الجنائية الأخرى • وهكذا لايمكن للفريق العامل الا أن يعلق على ذلك بأن هذا التشريع

---

(١) E/CN.4/1435، الفقرات ١٧٥—١٧٨؛ E/CN.4/1492، الفقرات ١٥٨—١٦٠ •

الجنائي شاذ تماما في المحيط الدولي ، وأنه يبدو وكأنه يقنن قدرة الدولة على احداث حالات اختفاء باستخدام القوة أو دون طواعية • وليس من مهمة الفريق العامل بحث ما اذا كانت هناك حقوق انسانية أخرى تنتهك في جنوب افريقيا •

ناميبيا

٩٩ — استعرض الفريق العامل في تقريريه السابقين المعلومات التي توفرت آنذاك بشأن دعاوى اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية في ناميبيا (٢) • وأشير الى تأجيل جلسة الاستماع التي كان من المقرر عقدها في محكمة وندهوك العليا فيما يتعلق بطلب مقدم من زوجات ثلاثة رجال اعتقلتهم — على حد دعواهن — قوات جنوب افريقيا ولم يمكن التعرف على مكانهم بعد ذلك • وقد أحيلت هذه المعلومات الى حكومة جنوب افريقيا في رسالة بتاريخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ مع طلب من الفريق للحصول على أى معلومات قد ترغب الحكومة تقديمها • ورغم تجديد هذا الطلب في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، لم يتلق الفريق أى رد أو اخبار عن أى تقدم في الاجراءات القانونية •

١٠٠ — كما استعرض الفريق العامل في تقريريه السابقين المعلومات التي تشير الى أن سلطات جنوب افريقيا قد اعتقلت أشخاصا من بلدان مجاورة ونقلتهم الى ناميبيا وتسببت في الواقع في اختفاء هؤلاء الأشخاص نتيجة لرفضها الاعتراف بالاعتقالات • وتتعلق القضية المعينة المذكورة بنحو ١٢٠ شخصا اعتقلتهم قوات جنوب افريقيا في كاسنغا في جنوب أنغولا أثناء غارة شنتها هذه القوات في أيار / مايو ١٩٧٣ ، ويعتقد أنهم احتجزوا آنذاك في مخيم قرب سد هاردآب في ناميبيا • وطبقا للمعلومات المتاحة للفريق ، فان هؤلاء الأشخاص قد احتجزوا بموجب قانون السلطات التمثيلية رقم م•ع — ٩ الذى أصدره المسؤول الادارى العام لافريقيا الجنوبية الغربية رغم أن ذلك القانون يسمح فقط بالاعتقال بدون اتهام لمدة ٣٠ يوما • ومرة أخرى لم يتلق الفريق أى رد من حكومة جنوب افريقيا •

---

(٢) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١٧٩ — ١٨٣ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ١٦١ — ١٦٣ •

رابعا — تقارير أخرى عن اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية تناولها الفريق العامل بطرق مختلفة

١٠١ — في هذا الفصل ، يتناول الفريق العامل بلدانا معينة ورد منها عدد أقل من الادعاءات باختفاء الأشخاص • وكان قد أشير الى بعض هذه البلدان في تقارير سابقة • وفي حالات معينة ، قد ترى اللجنة أن لا محل للمضي في متابعة القضايا • وبعض القضايا الأخرى جديدة هذا العام وهي مع بقية القضايا لا تزال قيد التحقيق •

البرازيل

١٠٢ — أحال الفريق العامل الى حكومة البرازيل ، منذ انشائه ، نسخا للتقارير التي تلقاها من الأقارب بشأن سبع قضايا اختفاء أشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية تم الابلاغ عن حدوثها بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ (١) • وكان ثلاثة من الأشخاص المفقودين طلابا ، وواحد مدرسا ، وواحد آخر مبرمج حاسبة الكترونية ، وواحد موظفا عاما ، وواحد عضوا في القوات البحرية • وفي بعض القضايا ، أبلغت الأسر أنها تلقت معلومات تفيد بأن الشخص المفقود محتجز لدى السلطات ، وذلك من سجناء سابقين أو من خلال اثباتات غير رسمية •

١٠٣ — وقد أحاطت حكومة البرازيل الفريق العامل علما بأن الحكومة باشرت تحقيقا لتعيين مكان وجود الأشخاص المفقودين ، لكن التحقيق لم يسفر بعد عن النتائج المنتظرة • وبالاستناد الى المعلومات التي جمعت ، أبلغت الحكومة أن ثلاثة من الأشخاص المفقودين قد حوكموا غيابيا من قبل محاكم عسكرية لارتكابهم انتهاكات مختلفة للقوانين الخاصة بالأمن الوطني وانه ، فيما يتعلق بالأربعة الآخرين ، لم يعثر على أية قيود جنائية • كذلك أحاطت الحكومة الفريق علما بأنه ، فيما يتعلق بقضية واحدة ماثلة أمام القضاء في البرازيل ، وجدت الدولة مسؤولة عن الاختفاء في المحكمة الابتدائية وتم الاعتراف بحق التعويض للأقارب • وأعلنت الحكومة أيضا أن الحكم قد طعن فيه ، ولذلك ، ليس في الامكان بعد تأكيد مسؤولية الحكومة بشكل قاطع •

١٠٤ — وقام الفريق ، منذ تمديد ولايته من قبل لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين ، باستعراض هذه القضايا والمعلومات التي قدمتها الحكومة ، وقرر تجديد طلبه الحصول على أية معلومات اضافية قد تصبح متاحة • وبشكل خاص ، فيما يتعلق بتلك التقارير التي تضمنت تصريحات محددة بأن شخصا قد اعتقل في أماكن معينة ، فقد طلب الفريق معلومات عن أي تقدم قد يكون تم في متابعة هذه التصريحات •

شيلي

١٠٥ — قام الفريق العامل ، في كلا تقريريه السابقين (٢) ، بتسجيل موقف الحكومة التشيلية المتمثل

---

(١) E/CN.4/1435 ، الفقرة ١٦٥ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ٥٨ — ٦٠ •

(٢) E/CN.4/1435 ، الفقرات ٤٠ — ٤٢ ؛ E/CN.4/1435/Add.1 ، الفقرة ٦ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ٦٢ — ٦٤ •

في أنها لن تكون في موقف يسمح لها بالتعاون مع الاجراءات العامة للأمم المتحدة مادام وضع المعاملة التمييزية مستمرا • ويشار بذلك الى الولاية المستمرة للمقرر الخاص • وحتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، لم يطرأ أى تغيير على هذا الموقف • الا أن الفريق العامل لم ينقطع عن عادته الجارية بأن يحيل الى حكومة شيلي تفاصيل أية قضية جديدة مبلغ عنها من قضايا اختفاء الأشخاص ، ومنها قضية واحدة مبلغ عنها في هذا العام • وتتعلق هذه القضية بشخص فرضت عليه عقوبة السجن في السبعينات ثم أبدل بها النفي الطوعي ، لكن الشخص المذكور عاد بدون اذن الى شيلي ، وفي مابعد ، ادعي بأنه قد قبض عليه وأنه اختفى •

١٠٦ — وكان المقرر الخاص ، في تقريره المؤرخ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ (A/36/594) ، قد أحاط اللجنة علما في دورتها الثامنة والثلاثين بما جد من تطورات في حل مشكلة الأشخاص المفقودين في شيلي التي يرجع عهدها الى السبعينات ، وهذه المشاكل معروفة جيدا للجنة ، ولا يرد موجز لها من جديد هنا • وتقريره لعام ١٩٨٢ (A/37/564) يؤدى الوظيفة ذاتها في مايتعلق بالسنة الماضية ، وقد ظل الفريق العامل على اتصال بالمقرر الخاص •

١٠٧ — ان شيلي ليست دولة اتحادية ، والقيود المركزية موجودة لديها • وهنالك دلالات على أن الاجراءات القضائية تسير بفعالية متزايدة • ولا يود الفريق العامل التعليق على التقدم المحرز في اطار القوانين الجنائية أو العسكرية بشأن قضايا اختفاء الأشخاص في السبعينات • غير أن قضيتي الدخول غير المشروع الى شيلي ، المشار اليهما في تقرير العام الماضي ، والقضية المشار اليها أعلاه الحادثة في عام ١٩٨٢ ، كانت موضع اجراءات عادية خاصة بالاحضار (habeas corpus) في المحاكم المدنية • وبمقتضى القانون في شيلي ، لابد لهذه الاستدعاءات من أن تكون مدعومة ببيان مؤيد باليمين يتضمن جميع الوقائع ذات الصلة المعروفة للمستدعي ، مما يمكن المحكمة من اجراء التحقيق اللازم • وفيما يتعلق بالقضايا الثلاث الأخيرة لاختفاء الأشخاص المدعى به ، فقد طلب الفريق العامل من مصادر التقارير نسخا للبيانات المؤيدة باليمين الخاصة بكل منها (وهي وثائق عامة) كي تساعده في دراسته لحالات الاختفاء هذه المدعى بها •

١٠٨ — وفيما يتعلق بكل المسائل الأخرى المتصلة بحالات الاختفاء ، يعتمد الفريق العامل على تقرير المقرر الخاص •

اثيوبيا

١٠٩ — أحال الفريق العامل منذ انشائه الى حكومة اثيوبيا معلومات عن ١٦ شخصا ، أبلغ عن اختفائهم في اثيوبيا في تموز / يوليه ١٩٧٩ ، كانت قد قدمتها منظمة غير حكومية ذات مركز استشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ونسخا لتقريرين تلقاهما من الأقارب بخصوص اختفاء شخصين في اثيوبيا (٣) • وكان أول التقريرين الأخيرين يتناول عملية القاء القبض على زعيم ديني وزوجته في تموز / يوليه ١٩٧٩ في شوارع أديس أبابا ، وقد تم الابلاغ فيما بعد بأن زوجته أطلق سراحها • وذكر التقرير الثاني أن موظفا حكوميا سابقا قد احتجز اعتبارا من عام ١٩٧٤ في سجن بمقر القيادة

---

(٣) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١٠٢ — ١٠٦ ؛ E/CN.4/1492 ، الفقرات ٨٨ — ٩٠ •

العسكرية المؤقت (قصر مينيليك سابقا) ، ولكن ، في تموز / يوليه ١٩٧٩ ، قيل لأسرته أنه لم يعد من الضروري احضار طعام ولباس له .

١١٠ — وقد أعلمت حكومة اثيوبيا الفريق العامل ، في مايتعلق بالتقريرين عن اختفاء الشخصين بأن الشخص الأول ، حسبما يعتقد ، قد التحق بما يسمى حركة تحرير أوروموا وأن الشخص الثاني يدخل في فئة الأفراد الذين هم رهن الاعتقال بسبب الجرائم المرتكبة والذين ينظر في قضاياهم ، بأسرع مايمكن ، جهاز التحقيق المركزى المنشأ حديثا ، ولسوف تراعى حقوقهم الانسانية بالكامل .

١١١ — ويوصي الفريق العامل بعدم ايلاء مزيد من الدراسة لهاتين القضيتين .

جمهورية غينيا الثورية الشعبية

١١٢ — أحال الفريق العامل منذ انشائه الى حكومة جمهورية غينيا الثورية الشعبية ماتلقاه من معلومات من الأقارب بشأن ثمانية أشخاص ألقي القبض عليهم ، حسب قول الأقارب ، واختفوا فيما بعد في غينيا (٤) . وقد قال مقدمو المعلومات أن الشخص المفقود قبض عليه في منزله ، أو في موقع عسكرى ، أو في مكان عمله ، أو في مركز مراقبة للشرطة عند الحدود . وصرح مقدمو المعلومات أيضا بأنه في بعض القضايا ، شهد عملية القاء القبض واحد أو أكثر من الأشخاص . وقد تقدم الفريق العامل بطلبات متكررة الى الحكومة للحصول على معلومات ولكنه لم يتلق أى رد . ويشعر الفريق العامل بالقلق ازاء عدم ورود أى رد من الحكومة .

١١٣ — وفي شهرى أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، تلقى الفريق العامل رسائل عدة من معظم أصحاب التقارير تتضمن معلومات عن نتائج الجهود التي بذلوها بواسطة البرلمان الأوروبي والحكومة الفرنسية لتحديد مكان وجود أعضاء أسرهم أو مصيرهم . وذكروا أنهم تلقوا من البرلمان الأوروبي بيانا يفيد بأن حكومة غينيا أبلغت بأن سبعة من الأشخاص المفقودين أعدموا وأن واحدا منهم فر . وقد أشير الى أن هذه المعلومات غامضة ، وان الاعدامات جرت في النصف الأول أو النصف الثاني من السنة المعينة ، وان ثلاثة من الأشخاص أعدموا ، حسبما أبلغ ، قبل تاريخ القاء القبض عليهم .

١١٤ — كذلك أحيط الفريق علما بأن حكومة غينيا زودت وزير الخارجية الفرنسي بمعلومات عن القضايا الثماني ، مفادها أن سبعة من هؤلاء الأشخاص أعدموا بعد صدور حكم الاعدام وأن واحدا فر من السجن وأصبح مفقودا منذ ذلك الحين . والمعلومات المقدمة الى الحكومة الفرنسية تختلف عن تلك المقدمة الى البرلمان الأوروبي . فتاريخ الاعدام مختلف في أربع قضايا . وبالاضافة الى ذلك ، يذكر الأقارب أنه في قضية واحدة ، أبلغت حكومة غينيا أن الشخص فر من السجن في عام ١٩٧١ أو في كانون الثاني / يناير ١٩٧١ الا أن الشخص المفقود كان في الواقع رئيس مكتب وزير الخارجية خلال ١٩٧١ وحتى آب / اغسطس ١٩٧٢ .

١١٥ — وقد اتصل الفريق العامل بالحكومة طالبا منها تأكيد وتوضيح المعلومات التي أبلغ بأنها قدمتها الى البرلمان الأوروبي والى الحكومة الفرنسية .

---

(٤) E/CN.4/1492 ، الفقرات ١٠٣ — ١٠٥ .

جمهورية ايران الاسلامية

١١٦ — أعلن الفريق العامل في تقريره المقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين أنه أحال الى الحكومة الايرانية في عام ١٩٨٢ معلومات تتعلق بما أبلغ عنه من اختفاء ١٦ شخصا (٥). وطبقا للتقارير المحالة الى الحكومة، فقد ألقي القبض على ١١ شخصا من أصل الـ ١٦ في منزل خاص في طهران، مابين الساعة الرابعة والساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢١ آب/ اغسطس ١٩٨٠، من قبل جماعة من الرجال المسلحين قاموا، حسبما أبلغ، بابراز أمر كتابي بالقبض على هؤلاء الأشخاص وذكر أن الموظفين الحكوميين أكدوا عملية القبض على هؤلاء الأشخاص. ومن أصل الأشخاص الخمسة الباقين، فقد أبلغ بأن الأول، وهو أستاذ جامعي متقاعد، قد قبض عليه في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ في طهران، وان الثاني اختفى في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٩، وذكر أن مذكرة قبض صدرت بحقه في ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٩. وفيما يتعلق بالشخص الثالث، فقد تم الابلاغ بأنه قبض عليه في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ وهو في طريقه الى عمله. أما التقريران الباقيان فقد وردا من أقارب تلميذتين أبلغ بأنهما اختفتا في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨١ و ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٨١ بعد أن أخذتهما من المدرسة سلطات حكومية. وقد طلب الفريق العامل معلومات عن هاتين القضيتين من الحكومة.

١١٧ — وقد اجتمع الفريق العامل أثناء دورته الثامنة بالقائم بالأعمال في البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي ذلك الاجتماع، صرح ممثل جمهورية ايران الاسلامية بأن حكومته تعمل بشكل مكشوف ولا تلجأ الى ممارسات مثل عمليات اختفاء الأشخاص باستخدام القوة أو دون طواعية. وصرح بأن المعلومات المحالة الى حكومته ليست مفصلة بالقدر الكافي الذي يسمح باجراء تحقيق فعال، ولكن تحقيقا سيجرى لو أتيح مزيد من التفاصيل للحكومة. وقد اتصل الفريق العامل بمصدر التقارير عن اختفاء الأشخاص بغية الحصول على المعلومات الاضافية المطلوبة.

١١٨ — وفي اجتماع عقد أثناء الدورة الثامنة، أشار ممثل جمهورية ايران الاسلامية الى رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ كان قد وجهها الى رئيس الفريق العامل بشأن العسكريين والمدنيين الايرانيين المبلغ عن اختفائهم خلال النزاع مع العراق الذي بدأ في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. وطلب ممثل جمهورية ايران الاسلامية من الفريق العامل أن يضطلع بدراسة عن هؤلاء الأشخاص المفقودين. وفي رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، قدم ممثل الجمهورية الاسلامية أسماء ٩٤٠٥ أشخاص مفقودين في غربي ايران، مقرونة ببعض التفاصيل.

١١٩ — وقد تحقق الفريق العامل من لجنة الصليب الأحمر الدولية من أن الأشخاص، المدنيين أو العسكريين، الذين يبلغ عن فقدهم خلال أي نزاع مسلح دولي يدخلون ضمن ولاية اللجنة المذكورة عملا باتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩. وأحيط الفريق العامل علما بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية هي على اتصال بحكومتي جمهورية ايران الاسلامية والعراق بغية

---

(٥) E/CN.4/1492، الفقرات ١١٤ — ١١٧.

الاضطلاع بولايتها وان تسهيلات قد منحت للجنة المذكورة للقيام بزيارات لمختلف معسكرات الاعتقال في كلا البلدين •

١٢٠ــ وقد أشار ممثل الجمهورية الاسلامية ، اثناء دورة الفريق العامل الثامنة وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، الى ان أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بالاشخاص المفقودين في قبرص تشكل سابقة متحيزة بالنسبة لطلب الحكومة الايرانية ، غير ان الفريق العامل اوضح انه في رأيه ، توجد اختلافات جوهرية بين الحالتين كما يبدو • ومطلوب رأى اللجنة في ذلك •

لبنان

١٢١ــ قامت البعثة الدائمة لايران لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٨٢، بلفت انتباه الفريق العامل الى تقرير يفيد بان صحفيا من وكالة ايرنا قد اختفى في لبنان في تموز/ يوليه ١٩٨٢ • وقد طلب الفريق العامل ، في رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، مزيدا من التفاصيل من البعثة الدائمة مثل تاريخ الاختفاء بالضبط ومكانه وظروفه • وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، قدمت البعثة الدائمة معلومات اضافية تمت احالتها الى حكومة لبنان في رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ • وفي تلك الرسالة صرح الفريق بانه يعترف بما تثيره الاحداث الجارية آنذاك في لبنان من صعوبات أمام اجراء تحقيق ، لكنه قال انه يقدر عاليا استلام أية معلومات قد يكون في وسع الحكومة تقديمها • وقد احيطت حكومة ايران علما باحالة التقرير الى حكومة لبنان وتم التأكيد لها بان أية معلومات ترد عن الاختفاء ستنقل اليها •

المغرب

١٢٢ــ كان أمام الفريق العامل في دورته السابعة معلومات قدمها اليه الاقارب بشأن ما ابلغ عنه من اختفاء سبعة أشخاص باستخدام القوة او دون طواعية في المغرب • فقد تم الابلاغ بأن اربعة من هؤلاء الاشخاص اختفوا من السجن في سني ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤ ، وان ثلاثة منهم قبض عليهم معا في منزلهم في عام ١٩٧٣ • ووفقا للممارسة المستقرة ، بعث الرئيس برسالة الى حكومة المغرب في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ يعلم فيها الحكومة بولاية الفريق وبغرضه الانساني • وفي رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ قام الرئيس ، وفقا لمقرر الفريق ، باحالة المعلومات الواردة من الاقارب الى الحكومة مشفوعة بطلب الفريق الحصول على معلومات •

١٢٣ــ واجتمع الفريق العامل في دورته الثامنة بنائب ممثل المغرب الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف • وقد احاط ممثل المغرب الفريق العامل علما بان المعلومات التي تلقتها الحكومة هي قيد الدراسة من قبل سلطات بلده ، ومع انه لا تتوفر لديه في الوقت الحاضر معلومات دقيقة يقدمها الى الفريق بشأن التقارير المتلقاة ، فانه يعتقد ان من المنتظر ورود معلومات كهذه في القريب العاجل • وشدد على الاهمية التي توليها حكومته لحقوق الانسان لكل فرد ، لكنه أيضا لفت انتباه الفريق الى قلة عدد القضايا المحالة • وقد شكر الفريق العامل ممثل المغرب على اجتماعه به ورحب باستعداد الحكومة للتعاون مع الفريق العامل في مهامه الانسانية •

بيـــرو

١٢٤ــ لم يعن الفريق العامل الا بخمس قضايا مبلغ عن حدوثها في عام ١٩٨٠[٦]. وقد نوقشت هذه القضايا مع ممثل للحكومة ، وورد بشأن ثلاث منها رد رسمي من وزارة الداخلية. لقد كان الاشخاص الخمسة جميعهم مواطنين ارجنتينيين ، وأكدت الحكومة القاء القبض على ثلاثة منهم لاسباب أمنية وطردهم من البلد . وهنالك بعض الدلالة على ان الاثنين الاخرين ابعدوا أيضا عن بيرو . وبعد ذلك بوقت قصير ، وجد أحد هؤلاء الاشخاص ميتا في شقة في مدريد ، وتقوم السلطات الاسبانية بالتحقيق في الوفاة . ولم ترد معلومات عن الاربعة الاخرين .

الجمهورية العربية السورية

١٢٥ــ تلقى الفريق العامل منذ تجديد ولايته معلومات عن قضايا اختفاء الاشخاص باستخدام القوة او دون طواعية في الجمهورية العربية السورية قدمتها منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واحد أقارب شخص مفقود . وقد قام الفريق العامل ، في حزيران / يونيه ١٩٨٢ باحاطة حكومة الجمهورية العربية السورية علما بان الفريق تلقى عددا من الرسائل بشأن اختفاء اشخاص باستخدام القوة او دون طواعية في هذا البلد ، وأكد على مهمة الفريق الانسانية المحضة واعرب عن رغبته في التعاون للتوصل الى حل سريع لهذه المسائل المتعلقة بحقوق الانسان . وفي حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، احال الفريق العامل الى الحكومة السورية تقريرين عن حالتي اختفاء باستخدام القوة او دون طواعية . ويتعلق احد التقريرين بطبيب كلف حسب التقرير بالحضور الى مكتب رؤساء السجون في حمص واعتقل هناك ، وبعد اسبوع من القبض عليه نقل الى جهة مجهولة . وتتعلق القضية الاخرى أيضا بطبيب قبض عليه واتهم بالانتساب الى الاخوان المسلمين وبممارسة انشطة لصالحهم ، ولا يعرف مكان وجوده منذ ان قبض عليه . وقرر الفريق العامل في دورته التاسعة ان يحيل الى الحكومة قضية اخرى كان قد تلقاها من احد الاقارب وان يطلب معلومات . وهي تتعلق بطالب ابلغ عن القاء القبض عليه مع اثنين من زملائه الطلاب ، في منزله في آب / اغسطس ١٩٨٠ من قبل رجال الأمن ؛ وقيل انه سيق الى سجن معين وحتى الان لم ترد معلومات من الحكومة عن القضايا المذكورة اعلاه .

زائيـــر

١٢٦ــ احال الفريق العامل منذ انشائه الى حكومة زائير تقارير عن اختفاء ١٣ شخصا باستخدام القوة او دون طواعية وردت من منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٧] . وقد حدثت حالات الاختفاء هذه المبلغ عنها في عام ١٩٧٥ (خمسة أشخاص) وفي عام ١٩٧٧ (شخص واحد) ، وفي عام ١٩٧٨ (شخصان) ، وفي عام ١٩٧٩ (شخص واحد)، وفي عام ١٩٨١ (ستة اشخاص). وتم الابلاغ بان عمليات القاء القبض حدثت في منطقة زائير السفلى او في المناطق الجنوبية من كيفو وفي اوفيغا ، وتم الابلاغ في بعض القضايا بأن الجنود او ضباط المخابرات العسكرية هم الذين قاموا بالقاء القبض . وفي معظم القضايا ، جرى الابلاغ بان الشخص

---

(٦) E/CN.4/1435 ، الفقرات ١٦٦ ــ ١٦٩ والمرفق السابع عشر .

(٧) E/CN.4/1492 ، الفقرات ١٤٨ ــ ١٥١ .

المقبوض عليه قد سيق الى مركز اعتقال مسمى مثل سجن كيكويت ، او مقر القيادة العسكرية في كاليمي (شمالي شابا) ، او سجن ندولو العسكرى في كنشاسا ، وفي قضية واحدة ، افاد شخص مقبوض عليه مع الشخص المفقود بانه شارك هذا الاخير الاعتقال حتى وقت اطلاق سراحه • وقد بعث الفريق العامل برسالة الى حكومة زائير طلبا للمعلومات واجتمع الفريق خلال دورته الثامنة بممثل زائير الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذى اعلن عن اهتمام حكومته بالتعاون مع الفريق العامل من اجل توضيح التقارير المحالة •

مسائل اخرى

١٢٧ــ احال الفريق العامل في عام ١٩٨١ الى حكومة ليسوتو تقارير عن حالتي اختفاء ادعي بحدوثهما في ايلول / سبتمبر ١٩٨١[٨] فقد تم الابلاغ بان شخصا ، هو زعيم كنسي ، قد اختفى عندما هوجم منزله ، كما ادعي بان شخصا آخر ذا صلة أيضا بالكنيسة ذاتها ، قد اختفى بعد ذهابه الى مخفر للشرطة • وفي هذه القضية الأخيرة ، علم الفريق فيما بعد بان جثة الشخص قد عثر عليها • وفي عام ١٩٨٢ ، ردا على طلب من الفريق العامل للحصول على معلومات ابلغت حكومة ليسوتو بان الشخص المفقود الباقي قد قتل نتيجة نزاع بين زمرتين متحاربتين وان تحقيقا بدأ من جانب الشرطة وان الحكومة تسعى لحل عقدة الجريمة •

١٢٨ــ وأشار الفريق العامل في تقريره الثاني[٩] ، الى لجنة مختارة برلمانية شكلت في سري لانكا لغرض التحقيق في مسائل معينة ، بما في ذلك ما ابلغ عنه من اختفاء ثلاثة أشخاص • وقد اخبرت حكومة سري لانكا الفريق بان هذه اللجنة انهت اعمالها وان التقرير قيد الطباعة وان نسخة منه سترسل حالما تصبح متاحة • فوجه الشكر الى الحكومة على مساعدتها •

١٢٩ــ وينبغي احاطة اللجنة علما بالاجراء المساعد الذى اعتمده الفريق • فهنالك قضايا قليلة لحالات اختفاء مدعى بها قد تم تناولها على اساس غير رسمي ، ولا ترد اشارة اليها في مكان آخر من هذا التقرير • وقد جرى ذلك في اطار التزام الفريق بالتحفظ ولتيسير حل القضايا من قبل الفريق عندما ترد انباء عن قضية حديثة العهد وقد يساعد التدخل السريع على انقاذ روح بشرية او على الاقل جعل الاعتقال نظاميا • فاما ان الحكومة المعنية لم يكن قد اتصل بها الفريق سابقا او ان التفاصيل المتوفرة لم تكن على مستوى المعايير المطلوبة لاجراء احالة رسمية ، او كلا الامرين في بعض القضايا • ولم ترفض اية حكومة التعاون ، وفي بعض القضايا ، تم التوضيح •

---

(٨) E/CN.4/1492 ، الفقرتان ١١٨ ــ ١١٩ •

(٩) E/CN.4/1492 ، الفقرتان ١٣٨ ــ ١٣٩ •

خامسا — بعض حقوق الانسان المحددة المهضومة من جراء اختفاء الاشخاص باستخدام القوة او دون طواعية واثر الاختفاء على الصحة وحياة الاسرة

١٣٠ — تبيّن المعلومات الواردة في هذا التقرير والتقارير التي سبقته ان مجموعة عريضة من حقوق الانسان المتعلقة بالضحية نفسها واسرته والمعترف بها في صكوك دولية مختلفة لحقوق الانسان تنتهك او يتعدى عليها من جراء اختفاء الاشخاص باستخدام القوة او دون طواعية[١]. وهذه تشمل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٣١ — ان حق الفرد في الحرية وسلامة شخصه هو الحق الرئيسي من بين حقوق الانسان ، الذى يهضم من جراء الاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية . وتندرج في ذلك جميع الحقوق ذات الصلة مثل حق الفرد في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي ، وحقه في محاكمة عادلة في المسائل الجنائية وحقه في الاعتراف بانسانيته امام القانون . كما يندرج في ذلك بالاضافة الى ما سبق حق الفرد في توفر ظروف اعتقال انسانية وعدم التعرض للتعذيب او غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او المهينة . فكون الانسان معتقلا بصفة شخص مختف ومعزولا عن اسرته لمدة طويلة ، يشكل بالتأكيد انتهاكا لحقه في توفر ظروف اعتقال انسانية وقد وصف للفريق بانه ضرب من ضروب التعذيب . وعلاوة على ذلك ، تتناول بعض المعلومات المعروضة على الفريق ظروف الاعتقال بما في ذلك سوء المعاملة ، التي يتعرض لها الاشخاص المفقودون او المختفون . وحق الحياة مشمول أيضا ، وتبيّن بعض المعلومات التي تلقاها الفريق انه يخشى ان يتعرض الشخص المفقود للقتل أثناء وجوده رهن الاعتقال .

١٣٢ — كما تنطوى حالات الاختفاء من النوع الذى ينظر فيه الفريق على تعديات على قواعد معينة من " مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء " التي اقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ٦٦٣ جيم (د — ٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٥٧[٢] ، ومما له علاقة بحالات الاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية القواعد التالية ذات الطابع العام التي تنطبق ، بموجب القاعدة ٤ على جميع فئات السجناء ، مجرمين كانوا او مدنيين ، وسواء لم يحاكموا او ادينوا بمن فيهم السجناء الذين تطبق عليهم " التدابير الأمنية " : القاعدة ٧ التي تشترط وجوب الاحتفاظ بسجلات تفصيلية فيما يتعلق بكل سجين ، والقاعدة ٣٧ التي تضمن للسجناء امكانية الاتصال بأسرهم والقاعدة ٤٤ التي تطالب السلطات بابلاغ زوجة السجين او اقرب اقربائه في حالة وفاته او اصابته

---

(١) الصكوك الدولية الرئيسية هي التالية : الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الميثاق الافريقي الخاص بحقوق الانسان والشعب ، الاعلان الامريكي لحقوق الانسان وواجباته ، الاتفاقية الامريكية الخاصة بحقوق الانسان ، الاتفاقية الاوروبية الخاصة بحقوق الانسان . ويمكن كذلك الاشارة الى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

(٢) انظر الوثيقة ESA/SDHA/1.

بمرض خطير وتخوّل السجين الحق في ان يقوم دون ابطاء بابلاغ اسرته بوجوده في السجن أو بنقله الى مؤسسة اخرى • كما تعترف القاعدة ٩٢ التي تطبق على السجناء الذين لم تجر محاكمتهم بحق السجين في الاتصال باسرته وابلاغها فورا باعتقاله •

١٣٣ــ واذا جاز القول ان هذه هي حقوق الانسان الرئيسية للشخص المفقود الذى يتعرض للاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية ، فان قراءة الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين لحقوق الانسان تكشف ان جميع حقوق الانسان الاساسية المتعلقة بهذا الشخص تنتهك الى حد ما عمليا • وجرى التعبير للفريق عن قلق خاص بشأن الحق في الحياة العائلية للاشخاص الذين يتعرضون للاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية ولاقربائهم • وفي حالة الحوامل والاطفال واللاجئين الذين يتعرضون للاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية تنتهك حقوقهم المحددة الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، مثل حق كل طفل في اجراءات تحميه • ويبين استعراض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلتها مختلف صكوك حقوق الانسان الدولية ان الكثير من هذه الحقوق مهضوم الى حد ما من جراء حالات الاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية •

١٣٤ــ وتبين المعلومات المعروضة على الفريق ان حقوقا شتى من حقوق الانسان المتعلقة بافراد اسرة الشخص المفقود او المختفي قد تكون أيضا محل انتهاك بفعل غياب ذلك الشخص من جراء استخدام القوة • ويمكن اعتبار حقهم في الحياة العائلية الحق الرئيسي المعني ، لكن حقوقا اخرى ذات طابع اقتصادى واجتماعي وثقافي قد تتأثر تأثرا مباشرا : فعلى سبيل المثال قد يفضي تغيب الوالد الى الاضرار بمستوى معيشة الاسرة ورعايتها الصحية وتربيتها • وقد تمت الاشارة في تقارير اخرى للأمم المتحدة في مكان آخر (٣)، الى الضرر اللاحق بالصحة النفسية للاطفال نتيجة لاختفاء الوالد • واخيرا ، اعترف البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف المؤرخ في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ " بحق الاسر في معرفة مصير اقربائها " وحق الاقرباء هذا في ان يحاطوا علما باماكن وجود افراد الاسرة المفقودين او المختفين ومصيرهم قد انعكس في القرارات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة •

١٣٥ــ وقد بذلت في الاونة الاخيرة جهود جبارة من طرف رابطات اقرباء الاشخاص المفقودين لوصف اثر الاختفاء على الشخص المعني واسرته وبخاصة الاطفال • وتلقى الفريق العامل مؤخرا نسخة من تقرير اعد في المؤتمر الامريكي اللاتيني الثاني لاقرباء الاشخاص المفقودين (كاراكاس ٢٤ ــ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١) يتضمن تحليلا من هذا القبيل • ويفيد ذلك التقرير بأن الاثر الناتج او الضرر النفسي اللاحق بالشخص المفقود يتوقف على مدة وجوده رهن الاعتقال وطبيعة المعاملة التي يلقاها وقدرته على استعادة صحته ، وهذا يتوقف على ملكته الحرجة ودرجة وعيه وشدة قناعته الشخصية وقدرته على الشعور بانه ليس وحيدا • وقد يرى الشخص الذى كان في السابق مفقودا نفسه محل تشكك وريبة وربما يضطر الى الاعتماد على المنظمات الخيرية لاعالته •

---

(٣) انظر على سبيل المثال تقرير الفريق العامل المخصص المعني بحالة حقوق الانسان في شيلي الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (A/33/331 الفقرة ٣٧٦) •

١٣٦ــ وعلى صعيد الاسرة ، وصف التقرير نتيجة الاختفاء بانها صدمة مستمرة وحالة تأزم كامن ومتواصل يبقى فيها الى ما لا نهاية ما يسببه غياب الانسان العزيز على النفس من كرب وأسى • ان عملية التفجع والتأسي اساسية لتمكين الانسان من تقبّل خسارة يعنى بها ، وفي حالة الاشخاص المفقودين ، لا تنفع هذه العملية لأن وفاة الشخص المعني غير متأكدة ولذلك فان عملية التكيف عسيرة جدا • ويفيد التقرير بان ردّ فعل اقارب شخص مختف تمر بمراحل عدة ، اولاها ، مرحلة اللاعمل الراجع الى شعور بالخوف من اعمال انتقامية والى عدم التيقن من كون بحثهم عن قريبهم المفقود لا يؤدى الى موته • والمرحلة التالية هي مرحلة محاولة البحث فرديا عن الشخص المفقود ، والمرحلة الثالثة هي مرحلة العمل الجماعي • وتبدر مشاعر اليأس ، وغالبا ما تنتاب الاقارب مشاعر عميقة بالذنب اما لانهم اصبحوا يعتقدون انهم مسؤولون عن الاختفاء او لانهم يتصورون أنهم قصّروا في البحث عن الضحية • وقد تكون النتيجة احساس القريب بالشلل وبما يعوقه اجتماعيا وقد تفضي الى تمزق وحدة الاسرة الباقية •

١٣٧ــ وآثار اختفاء والد أو قريب على الاطفال ، كما يصفها التقرير تنطوى على الشعور بتخلي الوالد عنهم وبالخوف وعدم الاطمئنان للتعطيل المفاجئ للنمو النفسي • ويكون الشعور الطاغي هو الخوف وتحتدّ مشاعر العجز والقابلية للتأثر وشلل الارادة لدى الاطفال وتسيطر على حياتهم عندما يشهدون او يدركون انهيار سدّ الحماية والأمن الذى توفره اسرهم • ويفيد التقرير بان الامهات اللائي تكبن باختفاء ازواجهن يجدن صعوبة في الاضطلاع بأعباء الأمومة بشكل كاف ، ناهيك عن التعويض عن فقدان آباء الاطفال • وهذه جوانب اضافية من ظاهرة الاختفاء يجب ان ترسخ عزم المجتمع الدولي على مكافحتها •

سادسا — استنتاجـــــات

١٣٨ــ يود الفريق العامل التعبير عن امتنانه للدعم الذى لقيه باستمرار • وهنالك قـــرارات اخرى اتخذت بتوافق الاراء في محافل شتى للأمم المتحدة وهي توفر الاساس الصلب الذى تقـــوم عليه أنشطة الفريق • ولا بد من الاعتراف مجددا مع الامتنان بالدعم المستمر والشامل الذى قدمـــه مركز حقوق الانسان ويلزم القول بان المجتمع الدولي بأسره قدم مساعدته دون قيد كلما طلبـــت هذه المساعدة واينما طلبت • وينبغي لأسر واصدقاء الاشخاص المختفين ان يكونوا واعين لهذا التعاون • فلولاه لما امكن التوصل الى اى نتيجة على الاطلاق •

١٣٩ــ ان المناقشات بشأن حالات الاختفاء دائرة حاليا في محافل عديدة • وهذه المناقشـــات في محلها نظرا لان هذه الظاهرة تنطوى على خرق مكشوف وأساسي لابسط حقوق الانسان • وان الفريق العامل بعد تعرضه لهذه القضايا مدة سنتين ونصف سنة ، يجرؤ على تقديم بعض الآراء •

١٤٠ــ لقد انشيء الفريق عام ١٩٨٠ • بيد ان حالات الاختفاء تعود الى الماضي السحيـــق • فالحكومة القوية وجدت على الدوام ما يريحها في اسكات المعارضين لها بازالتهم • ونادرا ما توجـــد صعوبة في العثور على شخص ينفذ هذا العمل • ومنذ الوقوف على هذه الظاهرة ، قدمت اقتراحات باجراء تحليل منهجي لهذه الحالات لتتبع منشئها واسداء الرأى بشأن التدابير الوقائيـــة • ولم يهمل الفريق العامل النظر في هذه الجوانب •

١٤١ــ ولا يمكن ابداء ملاحظات عميقة جدا في المجالات السياسية والنفسية والاجتماعية • فلـــو امكن القضاء على الخصوم السياسيين دون بيانات او محاكمة او استشهاد لتضاءلت الانعكاســـات • والجنس البشرى بنى على مر السنين سبل مقاومة هذه الممارسات • واحترام الحياة والحريـــة ولّد وسائل الانتصاف متمثلة في حق الاحضار امام المحكمة وحق الحماية وغيرهما من الاجراءات المماثلة • وهذه ضمانات اساسية للمواطن وهي تحتل مكانة مرموقة في أى دستور • والشركامن في عدم القدرة على تطبيق وسائل الانتصاف هذه • وفي معظم البلدان تم بعناية ايجاد توازن معقد بين القوى • فبامكان القضاء محاسبة الهيئة التنفيذية على اعمالها وتقوم الهيئة التشريعية بوضع حدود لكليهمـــا • بيد انه اذا اختل هذا التوازن فان وسائل الانتصاف تضمحل مع المؤسسات التي أوجدتها ، غير أن حالة حصار او طوارىء لا تبطل في ضوء ما ورد في العهود الدولية ، جميع الحقوق التي تحمي حريـــة وحياة الافـــراد •

١٤٢ــ ان هذا البعد الاضافي مأتاه المجتمع الدولي الذى يواصل تقصي الانشطة الوطنيـــة في هذا وغيره من المجالات ، وفي بعض المناطق انشئت محكمة اشراف دولية لها سلطة اتخـــاذ قرارات ملزمة متعلقة بقضايا حقوق الانسان ، واعطاء وسائل انتصاف فردية قابلة للتنفيذ ضد حكومة ما • وفـــي اماكن اخرى يكون الرأى العام هو الاداة الوحيدة للتعبير عن الاحتجاج • والتقصي بكلتـــا الطريقتين ، يصبح اشد باطراد ، ويعتقد انه فعـــال •

١٤٣ــ من الصحيح ان يحدث هذا ، فلدى الفريق العامل دراية عن كثب بفداحة الضرر الـــذى يلحق بالاسرة من جراء اختفاء فرد منها • وهذا الضرر موضوع دراسة تتم عن خبرة اعدتها " حلقـــة التدارس الطبية والنفسية والاجتماعية " التي أنشأها المؤتمر الامريكي اللاتيني الثاني لاقارب الاشخاص المفقودين ، المجتمع في كاركاس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ والمشار اليه في الفصل الخامس

اعلاه • وتحلل الورقة ما يمكن ان يعترى الضحية ذاتها نفسيا وتصف الاذى الذى يصيب ، على المديين القصير والطويل ، الزوجة وخاصة اطفال الضحية • ويبدو ان ليس هناك شك في ان القلق المعرب عنه على نطاق واسع ازاء حالات الاختفاء باستخدام القوة او دون طواعية له مبرر لاسباب طبية بالاضافة الى كل الأسباب الأخرى المعروفة •

٤٤ ١ــ وعندما يعيد الفريق العامل النظر في الفصول الاخيرة السابقة فانه لا يرغب في تنقيح ما ذكر آنفا ولا في اضافة شيء اليه فمن شأن الالحاح على حكم القانون ان يجعل اختفاء الاشخاص باستخدام القوة او دون طواعية بالغ الصعوبة • ولو كان حكم القانون معمولا به عالميا لانتفت الحاجة الى تجديد ولاية الفريق العامل •

٤٥ ١ــ بيد ان الامر ليس كذلك ، وفي هذه الاحوال يود الفريق العامل ان يكرر التأكيد على النقطة القائلة بان مراعاة حكم القانون تستبعد حالات الاختفاء • وحيثما لا يطبق هذا المبدأ على الوجه الصحيح لسبب او لاخر ، ينبغي للجنة :

(أ) ان تشجع امثال التحقيقات التي اجرتها بعض الحكومات بهدف العثور على حلول لحالات محددة حدثت ،

(ب) ان تنوّه بعملية اعادة تنظيم الاجراءات المحلية ، من قبيل ما فعلته بعض الحكومات الاخرى وتدعم هذه العملية التي تيسّر التعجيل بتقديم الرد على اى ادعاء من مواطن باختفاء شخص معين •

سابعا — اعتماد التقرير

١٤٦ — في الاجتماع الذى عقد بعد ظهر يوم ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، اعتمد هذا التقرير ووقع عليه اعضاء الفريق العامل المعني بحالات اختفاء الاشخاص باستخدام القوة او دون طواعية :

الفيكونت كولفيل أوف كالروس (المملكة المتحدة)
الرئيس / المقرر

جوناس ك • د • فولي (غانا)

آغا هلالي (باكستان)

ايفان توسفسكي (يوغسلافيا)

لويس أ • فاريلا كويروس (كوستاريكا)